

العنوان:	حول تحليل العلاقة الاتصالية بين المفهوم القومي للوجود السياسي والتطور الاجتماعي نحو التماسك العقائدي
المصدر:	المستقبل العربي
الناشر:	مركز دراسات الوحدة العربية
المؤلف الرئيسي:	ربيع، حامد الله
المجلد/العدد:	مج 6, ع 59
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1984
الشهر:	يناير - كانون الثاني
الصفحات:	87 - 113
رقم MD:	55986
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الحرية، اللغة، السياسة، القومية، أوروبا، المجتمع الاسرائيلي، الديمقراطية، حقوق الانسان، الدولة، النظم القانونية، الاستعمار، النظم السياسية، اللغة العربية، اللغات الاجنبية، السياسة الداخلية، اللغة العبرية، القومية العربية
رابط:	<a href="http://search.mandumah.com/Record/55986">http://search.mandumah.com/Record/55986</a>

## حول تحليل العلاقة الاتصالية بين المفهوم القومي للوجود السياسي والتطور الاجتماعي نحو التماسك العقائدي

د . حامد ربيع

استاذ ورئيس قسم الدراسات السياسية والقومية  
بمعهد الدراسات والبحوث العربية - بغداد .

### مقدمة

العلاقة بين اللغة والسياسة قديمة وحديثة في آن واحد ، فمنذ اقدم العصور نظر فلاسفة السلطة على ان احد اركان الصلاحية للقيادة هو ما اسماه افلاطون فن الخطابة ، وهو يقصد بذلك القدرة على تكتيل الجماهير حول مفاهيم معينة ومثالية محددة . بركلييس عرف على انه اعظم قادة العالم القديم بسبب فصاحته وبلاغته الخطابية ، بل واعظم مفكري السياسة افردوا قسماً مستقلاً إن لم يكن مؤلفاً بذاته عن فن الخطابة، افلاطون في اليونان وشيشرون في الحضارة الرومانية ، والامثلة على قادة استطاعوا ان يطوعوا الاحداث بفضل هذه المقدرة عديدة ، ولنذكر على سبيل المثال اوغسطس عقب مقتل قيصر . وقد زاد من اهمية هذه العلاقة ان الخطابة كانت الاداة الوحيدة للاتصال بين الحاكم والمحكوم .

على ان هذه العلاقة اخذت صورة جديدة واكثر عمقاً منذ ظهور وبلورة مفهوم الدولة القومية ، هذا المفهوم لم يكتمل الا في نهاية القرن الثامن عشر واول القرن التاسع عشر ، وهو قد اكتمل كتمارسه قبل ان تقدر له الصياغة الفكرية . الدولة القومية في اوسع معانيها تعني ان المجتمع الواحد المتجانس من حقه ان ينصهر في ارادة واحدة لها حق السيادة على ارضها القومية ، وتملك حق تقرير مصيرها في النطاق الدولي . ومنذ طرح مفهوم الدولة القومية على انه المثل الاعلى للوجود السياسي والنموذج المثالي للدولة العصرية ، كان لا بد من ان يرتبط بذلك مفهوم اللغة ، فالمجتمع القومي مجتمع متجانس ، فكيف يتم التجانس وما هي عناصر وادوار ومظاهر ذلك التجانس ، هل هو الاصل الواحد؟ هل هو اللغة الواحدة؟ هل هو الحضارة الواحدة؟ هل هو الدين الواحد ؟

هذه الاسئلة العديدة التي طرحها الفقه السياسي خلال القرن التاسع عشر والتي وجدت لها اكثر من اجابة واحدة ، بل البعض منها متعارض ومتناقض ، كان لا بد من ان يطرح بدوره مشكلة اللغة كمحور للتساؤل : هل اللغة عنصر من عناصر التكامل القومي؟ هل هي العنصر الوحيد اللازم والكافي؟ بمعنى آخر وحدة لغة الخطاب تصير عنصراً أساسياً لنستطيع الحديث عن امة تملك من ثم حقها في

تقرير المصير من جانب والوحدة النظامية ذات الارادة الواحدة في النطاق الدولي من جانب آخر . ان طرح المشكلة بهذا المعنى افرز اتجاهين اساسيين : احدهما يجعل من وحدة اللغة وحدة المصير القومي ، وهذا هو الاتجاه الذي ساد الفقه الالماني وبصفة عامة الفقه السياسي في اوربوا الوسطى والشرقية . ان شعباً يملك لغة واحدة هو مجتمع قومي واحد ، من ثم من حق تلك الجماعة ان تملك ارادتها المستقلة والتميزة وشخصيتها الدولية القائمة بذاتها . بينما وجد اتجاه آخر لم يجد وحدة اللغة شرطاً لازماً لوجود المجتمع القومي ، فالامة الواحدة قد تتعدد فيها اللغات ، المحور الاساسي اكثر بعداً من وحدة اللغة . هل هي وحدة التاريخ وخبرة الصراعات التي عاشتها الجماعة في مراحل وجودها المتعددة؟ ام انها ارادة التعايش التي تسيطر على الجماهير وتجعلها تعيش في امل ان تصهر في بوتقة سياسية واحدة؟ منطلقات مختلفة ولكن تظل وحدة اللغة عنصراً غير لازم ، رغم انه متغير حاسم في التطور السياسي للمجتمع القومي ، هذا الاتجاه هو الذي ساد الفقه السياسي في غرب اوربوا وبصفة خاصة فرنسا وبلجيكا وسويسرا واسبانيا .

هذا التصور لمشكلة العلاقة بين اللغة والقومية مرده الحقيقي ، الخبرة التي عاشتها الجماعات الاوروبية ، فدول شرق ووسط اوربوا ، التي امتازت بالتجانس اللغوي جعلت من منطلق مبدأ الوحدة اللغوية سندا لشرعيتها في الاستقلال من جانب ، والتقارب الذي يقود الى الانصهار في اطار نظامي واحد من جانب آخر . بينما دول غرب اوربوا التي تكامل اطارها النظامي خلال خبرة طويلة من المعاناة المستمرة التي استغرقت قرناً عديدة طيلة فترة العصور الوسطى والحديثة ، لم تكن بحاجة الى متغير اللغة ، خصوصاً وان تطبيق هذا المتغير لا يتفق مع وضعها الداخلي . فلنتصور سويسرا حيث لغات ثلاث تسود مقاطعاتها ، كذلك فإن فرنسا واسبانيا تعرف العديد من اللغات رغم سيادة لغة واحدة على غيرها ونستطيع بتبسيط مطلق ان نحدد هذه العلاقة في الواقع الاوروبي في الصياغة التالية : لغة واحدة تقود الى قومية واحدة ، ولكن العكس ليس بالضرورة وارداً ، او بعبارة اخرى فإن اللغة الواحدة هي سبب للقومية او احد الاسباب التي تفرض التطور السياسي نحو القومية الواحدة .

ولكن الناحية الاخرى ، اي هل القومية الواحدة تفرض اللغة الواحدة ، لم تطرح من حيث الواقع والممارسة ، لم تطرحها الا الخبرة الصهيونية ، وواقع المجتمع الاسرائيلي ، ففي المجتمع العبري الى المجتمع اليهودي الذي يكون الدولة الاسرائيلية هناك ، ما يوصف بأنه قومية يهودية ، بل ان السند للشرعية من منطلق التطور الصهيوني هو مفهوم المجتمع القومي . ولكن هذا المجتمع القومي يملك العديد من اللغات ، حتى ان التفاهم بين ابناءه في بعض الاحيان قد يتم بالاتجاه الى اللغة الانكليزية فكيف يمكن تصور مثل ذلك المجتمع القومي؟ وهكذا تثار المشكلة في اطار عكس للوضع السابق وللخبرة التي عاشتها المجتمعات الاوروبية خلال الفترة السابقة واللاحقة مباشرة على الثورة الفرنسية . هل المجتمع القومي الواحد من حقه ان يفرض على ابناءه سيادة لغة واحدة؟ هذا هو السؤال الذي يطرحه الفقه السياسي المعاصر .

على ان مشكلة العلاقة بين اللغة والظاهرة القومية لم تقف عند ذلك الحد ، فالتحليل السابق في كلا البعدين ينظر الى هذه العلاقة على انها علاقة سلبية ، احدهما سبب للآخر ، بحيث يصير العنصر الثاني نتيجة حتمية لذلك المتغير ، مجتمع قومي واحد - لغة قومية واحدة ، او العكس لغة واحدة - مجتمع قومي واحد . التحليل السياسي المعاصر يتجاوز هذه النظرة الجامدة ، ان هناك علاقة ديناميكية بين المتغيرات بمعنى التأثير والتأثر ، لا يعنينا فقط علاقة السببية Causal relationship ، بل يجب ان

تتعدى ذلك وان نضيف علاقة التوظيف او ما نسميه علاقة التفاعل interaction . والواقع ان خصائص المجتمع المعاصر وبصفة خاصة المجتمعات المختلفة التي برزت خلال ربيع القرن الماضي لتفرض حقائق جديدة ، كان لا بد من ان تعيد تشكيل هذه العلاقة . كذلك يجب الانسى ان تطور وظيفة الدولة كان من الطبيعي والمنطقي ان يضيف آثاره وظلاله على موضع اللغة من البنين السياسي للوجود المعاصر . وسوف نبحت في دراستنا ثلاثة موضوعات اساسية : اولاً : اللغة والظاهرة القومية : استقراء الواقع المعاصر : ثانياً : اللغة وادوات السياسة القومية : ثالثاً : المجتمع القومي ووحدة الادراك اللغوي .

## اولاً : اللغة والظاهرة القومية : استقراء الواقع المعاصر

ارتبط المفهوم القومي للوجود السياسي منذ القرن التاسع عشر بخمسة عناصر اساسية : ١ - الحرية القومية : ٢ - النظم الديمقراطية : ٣ - احترام الفرد ورفع قيمته كأساس للتعامل والوجود السياسي : ٤ - الارادة - الدولة للمجتمع السياسي وحق تقرير المصير : ٥ - وحدة النظم القانونية في داخل المجتمع القومي .

تحليل هذه العناصر ولو بايجاز ، يسمح بفهم معنى المجتمع القومي في نطاق الكليات السياسية التي فرضت وجودها على المجتمع المعاصر ، والتي سوف يقدر لها ان تتحكم في جميع التطورات التي تعيشها الانسانية ، منذ الحرب العالمية الثانية .

فأول هذه العناصر ، ان المجتمع القومي يملك حرية ليس من حق اي مجتمع آخر ، بأي دعوة كالوظيفة الحضارية او التقدم الاجتماعي ، ان يسيطر او يتحكم في اي مجتمع قومي آخر . فالحرية القومية هي الوجه المعنوي لمبدأ القومية السياسية . وهنا نلاحظ كيف ارتبط هذا المفهوم تاريخياً بظاهرة النظم الديمقراطية . لقد ترسبت في مفاهيم القرن التاسع عشر علاقة ثابتة بين التحرير السياسي وتأسيس النظم الديمقراطية . ورغم انه من حيث التنظير السياسي المجرد لأوجه ربط النظم الديمقراطية بظاهرة التحرير السياسي ، حيث ان الاولى ليست سوى عملية تنظيم للعلاقات الداخلية بين الحاكم والمحكوم في حين ان الناحية الثانية تدور حول تبعية واقع سياسي معين لارادة اجنبية ، الا ان الخبرة التاريخية اثبتت ان مجتمعاً تحكمه او تتحكم في مصيره قوى غير قومية ، لا يمكن ان يعرف الواقع الديمقراطي . والديمقراطية في اوسع معانيها هي المحور الحقيقي لاحترام كرامة الفرد اي المواطن . فالمواطنة لا تصير حقيقة فاعلة الا في نظام يقوم على مفهوم الديمقراطية ، حيث المساواة ترتفع الى مستوى القاعدة الاساسية والمثالية المطلقة للوجود وللممارسة السياسية ، والقومية السياسية ليست من جانب آخر علاقة بين الفرد والجماعة ، انها ايضاً اساس لتنظيم علاقة الجماعة بالاسرة الدولية . ان حق تقرير المصير هو الوجه الدولي للظاهرة القومية ، اي مجتمع يستطيع ان يصف نفسه بأنه يحمل عناصر ومقومات المجتمع القومي ، يصير من حقه ان يقرر مصيره ، وعلى المجتمع الدولي ان يحمي شرعية ذلك الحق . العنصر الآخر الذي يقود اليه مفهوم المجتمع القومي هو وحدة النظم القانونية في داخل المجتمع القومي الواحد . والواقع ان هذا المبدأ الذي لم تعرفه النظم القديمة ، حيث كانت الدولة الواحدة تعرف اكثر من نظام قانوني واحد في داخل المجتمع السياسي ، هو تعبير عن مبدأ آخر اكثر اتساعاً وشمولية:التجانس،قوة المجتمع القومي تكمن في تجانسه،والتجانس يملك ابعاداً متعددة .فالتجانس قد يكون عنصرياً بمعنى الاصل الواحد المشترك ، وهو قد يكون نظامياً بمعنى ان

اساليب وقواعد تنظيم الممارسات اليومية يجب ان تخضع لنظام واحد ، وهو كذلك تجانس ادراكي حيث نظام القيم بأوسع معانيه واحد . ولكن اهم عناصر التجانس تنبع من الولاء من جانب واللغة من جانب آخر . الولاء واحد ومطلق يتجه الى الدولة اي الجماعة او الشعب او الامة التي تمثل تلك الدولة بحيث ، ان اي نوع من انواع الولاءات يصير تابعاً ومعلقاً وجوداً وعمداً على الولاء السياسي . كذلك فاللغة هي اداة التعبير عن التجانس: لغة واحدة للخطاب ، وخطاب يتم عبر رموز واحدة ، حيث يحيط كل ذلك بمجموعة من القيم ، والتعابير الجماعية هي وحدها محور العملية الاتصالية بين افراد الجماعة القومية . وتميز الجماعة القومية عن غيرها وتجعل منها نموذجاً للوجود الفكري قائماً بذاته في نطاق الحقيقة الانسانية .

ولكن هل يعني ذلك ان المجتمع السياسي القومي يجب في لحظة معينة الا يعرف سوى لغة واحدة؟ ولماذا هذا الاصرار على وحدة اللغة؟ وما هي علاقة كل ذلك بالوعي القومي؟ وقبل ان ننتقل في معالجة الخبرة المعاصرة من حيث العلاقات المتبادلة بين اللغة والوعي القومي علينا ان نحدد المفاهيم .

اول هذه المفاهيم هو كلمة اللغة ، في اوسع معانيها يقصد بها الرموز والكلمات التي يستخدمها مجتمع معين للتعبير عن مفاهيمه ومدركاته . على ان الواقع هو ان اللغة اكثر من هذا اتساعاً وشمولية ، انها تعني اربعة عناصر تأتي فتكمل فيما بينها ذلك الذي نستطيع ان نصفه ببقه التعامل اللفظي : (١) الكلمات المعبرة عن تحديد ووصف الاشياء والظواهر ؛ (ب) الصياغة اللفظية للمفاهيم والمدركات ؛ (ج) بناء صور الجمال اللفظية والمرتبطة بالتعبيرات الفكرية او ما في حكمها ؛ (د) نظام القيم الجماعية والفردية من خلال التعبيرات اللفظية بالصياغة اللفظية او السلوكية .

واول عناصر اللغة هي تلك الرموز التي تسمى الاشياء ، فتسمح بالتخصيص والتفرقة بين الظواهر، كذلك فإن المفاهيم والمدركات يعبر عنها بالألفاظ ورموز تسمح باجراء النفس العملية على الحقائق المعنوية في كلا التطبيقين . فإن الرموز اللغوية هي الطريق المباشر لتوصيف الحقائق سواء اكانت حقائق مادية ملموسة ام انها مفاهيم مجردة ومدركات فكرية . رغم ذلك فاللغة عندما تتعرض للحقائق المعنوية ، فإنها تعبر بهذا عن مستوى معين من التقدم ، تعبيراً عن درجة من التطور والتقدم الحضاري . وان توصيف وتسمية الحقائق المعنوية هو في حقيقة الامر تعامل مع القيم والمثاليات ، كذلك فإن اللغة تؤدي وظيفة خطيرة من حيث صوغ قواعد التعامل مع الجماليات اللفظية ، الذوق الادبي والتذوق اللغوي ، لا بد من ان تنبع من خصائص كل مجتمع وواقع كل مجتمع سياسي . واللغة هي بمثابة قنوات تسمح للقدرة الفردية بالتعبير عن الذات في صورة جمالية ، وهي بهذا المعنى تصوير حلقة تترابط بين الوعي الاجتماعي من جانب ، والقدرة الفردية على الاستجابة الى ذلك الوعي الجماعي من جانب آخر . فكتابة الشعر بشكل معين ، او استخدام تعبيرات ورموز معينة في فصاحة الخطاب ، هما ايضاً عنوان من عناصر اللغة ، علماً ان اللغة تقدم ايضاً وظيفة اخرى لا يستطيع ان يفهمها من يقتصر على تحليل اللغة على انها فقط مجموعة قواعد وقوالب جامدة للتعامل مع الرموز والالفاظ ، حيث ان اللغة اداة غير مباشرة لصوغ نظام القيم السلوكية السائدة في مجتمع معين. فمثلاً خطاب الرجل بلغة المؤنث كتعبير عن الاحترام ، انما يعكس قيماً معينة ترتبط باحترام المرأة والنظرة اليها من خلال مفهوم معين للتعامل ، وعدم استخدام اسلوب الجمع في خطاب الفرد اياً كانت درجته الاجتماعية انما يعني تأكيداً لمفهوم محدد للمساواة داخل المجتمع السياسي ، الاول نستطيع ان نجد في اللغة الايطالية ، والثاني واضح في تقاليد اللغة الانكليزية .

القومية هي ان نقطة البداية التي يجب ان ندخلها في الاعتبار هي ان الواقع السياسي المعاصر ليس هو الواقع الذي عرفته انسانية القرن الثامن عشر او النصف الاول من القرن التاسع عشر ، بل ان مفهوم الدولة القومية نفسه في صياغته التي تتبلور امام اعيننا خلال الربع الاخير من القرن العشرين ليس هو مفهوم الدولة القومية ، كما عرفته اوربا عصر للنهضة ، وكما عبر عنها فلاسفة الوحدة الالمانية ، وكذلك فلاسفة عصر الاحياء الايطالي وعلى رأسهم ماتزيني . ولعل هذه الملاحظة تفسر ايضاً موقفنا من الفكر القومي العربي الذي هو في حاجة الى اعادة صياغة تشمل جميع عناصر العلاقة بين الدولة والشعب والاقليم ، ومن ثم ايضاً من حيث علاقة الارادة القومية باللغة اداة تكثيل الوعي الجماعي .

ان نقطة البداية في تحليل النماذج المعاصرة للعلاقة بين اللغة والدولة القومية هي الاجابة عن هذا السؤال : كيف نستطيع تحديد الذاتية القومية لشعب معين؟ الاقليم ام اللغة ام وحدة الاصل العنصري؟ الدولة القومية المعاصرة تستند الى ثلاثة مبادئ اساسية تمثل جوهرها الفكري : الذاتية للشعب او الامة ، والسلطة او الفاعلية للاداة الحاكمة ، والمساواة بين المواطنين لتحقيق التحديث والعصرية . هذه المبادئ الثلاثة رغم ذلك متداخلة : ذاتية الشعب تفرض نوع وحدود فاعلية السلطة بل كذلك قدرته على تحقيق المساواة بين افراد المجتمع السياسي ، وهكذا تصير الذاتية القومية المحور الحقيقي لمفهوم الدولة القومية .

من هذا المنطلق نستطيع في الواقع السياسي المعاصر ان نميز بين عدة نماذج من حيث سيادة مبدأ وحدة اللغة في الدولة القومية :

**النموذج الاول** ، الذي نستطيع ان نجده واضحاً في اغلب الدول الاوروبية وكذلك في بعض الدول الآسيوية ، وكذلك في تلك الدول التي اقامها الاستعمار والهجرة الاوروبية ، نذكر على سبيل المثال الى جوار التطبيقات المعروفة ، اليابان وكوريا وفيتنام . في هذه الدول نجد لغة واحدة سائدة وتقدم وحدة اللغة في مثل هذه المجتمعات قاعدة ثابتة وموثوقاً من نتائجها في بناء الوحدة القومية . والمشاكل التي يتعين على الدولة صاحبة الشأن ان تواجهها تصير واضحة وموضع اجماع قومي . ففي بعض هذه النماذج تصير المشكلة الاساسية هي استبعاد بعض العناصر اللغوية التي تكون قد ترسبت خلال فترة استعمارية سابقة ، كما هو الحال في كوريا حيث التعبيرات اليابانية تداولتها الالسنة خلال فترة معينة ، وكذلك التعبيرات الهولندية في اندونيسيا ، يساعد على ذلك المحاولات الثابتة من وضع وتقنين قواعد التعامل اللغوي ، ومن خلال عمليات التقنين ترسب ايضاً مفاهيم التجديد والتطوير للبناء اللغوي ، وهذا ما يحدث على قدم وساق في اللغة اليابانية التي اصبحت رغم كل خصائصها المميزة لغة علمية تستطيع ان تضاهي اللغة الانكليزية بدقة وقدرة وفاعلية .

**النموذج الثاني** ، يبرز حيث لغة واحدة تسود مجموعة من الدول المتجاورة ، وهذا هو الواقع الذي تقدمه لنا دول امريكا اللاتينية التي تتكلم اللغة الاسبانية ، وهو اكثر وضوحاً في البلدان العربية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا . والملاحظ في مثل هذا النموذج هو ان وحدة اللغة تعبر عن حركة سياسية سابقة تسعى نحو نوع معين من الوحدة او النظم الفدرالية ، لم يقدر لها النجاح ، ولكن ذلك لم يمنع من استمرارية وحدة اللغة ، الامر الذي يفرض مجموعة من الظواهر لا يمكن ان تقف منها السياسة القومية بسلبية :

- فالملاحظ أولاً ، ان التبادل القيادي والتفاعل الحركي قائم على قدم وساق ورغم جميع ابعاد الفشل التي سجلتها محاولات الوحدة السياسية ، والسبب في ذلك يعود اساساً الى ان علاقة اللغة ارسيت مفاهيم وقيماً معينة كان خير من يعبر عنها هو العمل السياسي القيادي ، ولنذكر بعض التطبيقات : غيفارا وهو مولود في الارجننتين كان احد اعمدة النظام السياسي الذي ارسيت قواعده في كوبا ، حوراني اللبناني الاصل ظل فترة طويلة المستشار السياسي للرئيس بورقيبة ، عبد الرحمن عزام المصري شغل منصب المستشار الاول للحكومة السعودية .

- كذلك فإن مفهوم الالتجاء الى المنفى في علاقة القيادات المرتبطة بذلك الواقع لا يعبر عن المعنى المتداول عن هذا المفهوم ، وان المنفى السياسي في التقاليد الاوروبية ، والسابقة على القرن العشرين كان يعني وضع حد للنشاط المعارض ، ولكننا في هذا التطبيق نجد انه يعني اساساً ، نقل ذلك النشاط المعارض الى موقع آخر اكثر تجانساً مع الادراك السياسي ، وليس علينا سوى ان نسوق نموذج الاخوان المسلمين في مصر عقب تقيدات النظام الناصري بقصد وضع حد لنشاطهم . بل انهم عندما خرجوا من مصر وبصفة خاصة في منطقة الخليج ، وجدوا من النظام الناصري نوعاً من الترحيب ، وكانت هذه المتابعة احد اسباب انتشار مفاهيم وحركة الاخوان المسلمين خارج موطنها الاصيل في وادي النيل لتغمر جميع اجزاء الوطن العربي ، بما في ذلك شمال افريقيا ، ورغم خضوع هذه المنطقة للغزو الحضاري واللغوي الفرنسي .

- وحدة التقاليد اللغوية في ذلك النموذج ترفض الانصياع لاي سياسة قطرية او جزئية ، فاللغة حقيقة حية تتفاعل مع البيئة والموقف والواقع السياسي ، وهي جميعها عناصر لا تستطيع ان تسيطر عليها اي ارادة سياسية الا بقدر معين ، بل ان الضمير الجماعي قد يرفض تلك السيطرة او يقيد من دلالتها . وهنا تبدو العلاقة الوثيقة بين اللغة والحركة السياسية ، وحدة اللغة تسمح للحركة السياسية بايناع معين يستحيل ان يتحقق في اي طار آخر تنقصه الوحدة اللغوية . في عاصمة كوستاريكا توجد مدرسة مخصصة لتدريب القيادات والكوادر الحزبية الخاصة بحركات التحرير ، استطاعت من تلك العاصمة الصغيرة ، مدينة سان خوسيه ، ان تنشر مداً ثورياً لم تستطع اي مؤسسة اخرى في العالم المعاصر ان تقدم له مثيلاً .

- اللغة تساهم في مثل هذا الاطار في خلق شعور عام بالتعاطف والتقارب السياسي ، ان التفرقة بين السياسة الداخلية والسياسة الاقليمية تكاد تصير امراً مستحيلاً ، ومن ثم فإن الصراعات الايديولوجية ترفض ان تجعل الحدود القطرية فواصل لهذه الصراعات . انها - هذه الصراعات - تعبر الحدود وتصير بدرجات مختلفة ، وقد غزت جميع دول المنطقة ، ولعل هذا يفسر كيف ان الاندماج غير الاكراهي ظاهرة فاعلة وحية سوف تحدث آثارها في الامد البعيد في كلا المنطقتين : امريكا الجنوبية الناطقة باللغة الاسبانية والمنطقة العربية الاطار التقليدي للوحدة القومية . والذي عرفته الدول الاوروبية ومحوره العنصري العسكري والقوة المادية لم يعد هو الوحيد . ان الاندماج الوظيفي والذي مرده الترابط المعنوي والولاء المشترك سوف يلعب دوراً اكثر فاعلية ، واكثر استجابة في عملية التقارب بين تلك الشعوب .

**النموذج الثالث** الذي نلاحظه من متابعة الخبرة المعاصرة ، حيث دولة واحدة تمارس فيها العديد من اللغات ، ولكن بين هذه اللغات واحدة تسود الاخرى كلفة رسمية للدولة . هذا التطبيق نلاحظه في كثير من الدول الحديثة العهد بالاستقلال ، ولنذكر على سبيل المثال تنجانيقا ، حيث يوجد عدد

لا حصر له من اللغات تستخدمه الشعوب المنتمية الى تلك الدولة ، وحيث يكاد نصف اهالي الدولة يتكلمون اللغة السواحلية ، هذه اللغة تتكون من خليط من اللهجة المسجلة المسماة لغة « البانتو » مع تدخل واضح وسيادة ساحقة للغة العربية . والواقع ان اللغة العربية كانت تملك السيادة المطلقة وبلا منازع . وقد شجع على ذلك ايضاً المستعمر الالماني قبل الحرب العالمية الاولى لاسباب عملية ، فارتباط اللغة السواحلية باللغة العربية سمح لهذه اللغة بمزايا ثلاث : فاللغة السواحلية تستمد الكثير من الالفاظ من اللغة العربية بسبب غناها المعروف، كذلك فإن اللغة السواحلية هي اللغة الافريقية الوحيدة المكتوبة والمسجلة ، او المدونة قبل فترة الاستعمار الاوروبي ، كذلك فإن هذه اللغة تملك قدرة معينة على التعامل مع المفاهيم القرآنية ، الامر الذي يسمح للغة السواحلية بشيء من الايناع والازدهار مع انتشار الاسلام . ومن الطبيعي انه في لحظة معينة وجد صراع خفي بين اللغة السواحلية واللغات الاوروبية ، وبصفة خاصة اللغة الانكليزية ، حيث ان هذه الاخيرة تغلغت في المنطقة تحت حماية العلم المستعمر وبصورة خاصة عقب الحرب العالمية الاولى .

**النموذج الرابع** يقودنا الى واقع مختلف ولكنه يكاد يثير المشاكل نفسها . في دولة معينة ، نجد العديد من اللغات غير المترابطة ، ولكن بينها لغة واحدة تملك تقاليد ادبية ثابتة ومقننة ، في هذا النموذج ، رغم تعدد اساليب التعامل اللفظي واللغوي ، الا انه من حيث الواقع هناك لغة واحدة تملك جميع ادوات السيادة ولو في الامد البعيد نسبياً ، على جميع اللغات الاخرى ، بحكم كونها تملك تقاليد ادبية الواضحة والمقننة . ورغم ان هذه اللغة لا يتحدث بها الجميع ، او على الاقل لا يستخدم هذه اللغة للخطاب المتداول الا اقلية متميزة ، والنموذج الواضح لهذا التطبيق الرابع نجده في المغرب ، بل كذلك في الجزائر ، وبصورة اقل وضوحاً في ليبيا . فالغالبية العظمى تتحدث اللغة العربية ، من حيث الواقع وبصفة خاصة في الجزائر والى حد معين في المغرب حيث تصطدم اللغة العربية باللغة الفرنسية التي لا تزال تملك سيادة معينة في كثير من الاوساط، ولا يزال يحن اليها الكثير من المثقفين ، بل انهم لا يستخدمون سواها للتعبير عن افكارهم ومعتقداتهم . الى جانب ذلك ، هناك العديد من اللهجات البربرية السائدة بصفة خاصة خارج المدن الكبرى . ونجد نموذجاً آخر في الواقع العربي لهذا التطبيق نفسه في جنوب السودان ، حيث اللغة العربية تتصارع مع اللغة الانكليزية الى جوار عدد لا بأس به من اللهجات المحلية .

قد يبدو لاول وهلة ان المستقبل يحمل في طياته السيادة للغة العربية ، والواقع ان اسباب هذا التفاؤل عديدة : فاللغة العربية هي اللغة القومية ، وهي وحدها ذات التقاليد الثابتة والراسخة ، كذلك فإن الانتقال الدائم من القرية او الصحراء الى المدينة يؤدي بالضرورة الى عملية استيعاب لهذه العناصر في دائرة الانتشار للغة العربية . رغم ذلك فيجب ان نعرف بأن مجموعة من العوامل تفرض علينا ان ننظر الى هذا التطور على انه بطيء ولا يسلك طريقه الطبيعي . واول هذه العوامل ينبع من مفهوم الاستعمار الجديد ، الغزو الثقافي اضحى احدى ادوات السيطرة والهيمنة ، الذي ارتفع الى مستوى الفلسفة المتكاملة للتعامل مع الشعوب المتخلفة ، والحديث عن الحضارة البربرية لم نسمعه الا خلال الاعوام العشرة الاخيرة ، وهو منطلق خطير لتفتيت فاعلية اللغة العربية ، ويقوي من ذلك المتغير ، ان الدولة لم تضع سياسة واضحة لتوظيف اللغة كأداة للتكامل القومي . فالبعض يتصور ان عملية التعريب لا تعدو ان تكون التدريس باللغة العربية ، وهذا فهم قاصر لأن التعريب ليس مجرد خطاب بلغة مقننة ، وحتى يستطيع ان يحقق الوحدة اللغوية يجب ان يرتفع الى مستوى خلق اللغة

الصالحة ، لأنه يتعامل مع الموقف من جانب ومع منطق وخصائص الإدراك الذاتي للمستقبل من جانب آخر ، دون ان ينسى تقاليد الواقع والبيئة الاجتماعية التي يجب ان يتفاعل معها وبها من جانب ثالث ، التعريب هو فلسفة أولاً وحركة ثانياً ، وككل فلسفة وحركة ، فالتعريب لا بد من ان يخلق ادواته الذاتية الصالحة للغزو والقدرة على خلق الاستجابة .

ان بلدان شمال افريقيا وبصفة خاصة الجزائر والمغرب، لم تصنع لنفسها فلسفة للتعامل مع الإدراك القومي في مواجهة اللغة الفرنسية من جانب ، واللهجات البربرية من جانب آخر ، وكلاهما يملك قوته : الاولى قوة التحديث والآخرى قوة الانتماء في التعامل اليومي ، ولا يعني ذلك ان اللغة العربية سوف تغش في تحقيق الوحدة الإدراكية في تلك المجتمعات ، ولكنها سوف تواجه عقبات كان من الممكن تخطيها بسهولة لو ان القيادة السياسية كانت واعية بحقيقة هذه العقبات. والامر اكثر خطورة في السودان ، وليس مرد ذلك الى ان على اللغة العربية في جنوب السودان ان تواجه اللغة الانكليزية وهي لغة اكثر ايناعاً واكثر انتشاراً ، بل لانه الى جانب العوامل السابقة ذكرها يوجد متغيران آخران يزيد كل منهما من تضخيم هذه المخاطر . فجنوب السودان لا ينتمي الى الوطن العربي في معناه الضيق ، لا من حيث الاصل العنصري ولا من حيث الديانة السائدة ، وذلك خلافاً لمنطقة البربر في شمال افريقيا ، كذلك فإن جنوب السودان يخضع لعملية جذب عنيفة نحو وسط افريقيا التي لا تزال تحن الى انشاء الدولة الافريقية الكبرى التي سوف تمتد - لو قدر لها التكامل - من اعالي النيل حتى المحيط الهندي، اضعف الى ذلك ضعف الحكومة المركزية في فرض اللغة العربية كأداة علمية سائدة في السودان الشمالي نفسه. كيف نتصور ان جامعة الخرطوم لا تزال حتى اليوم وفي الكليات المتخصصة بالعلوم الانسانية تنظر الى اللغة العربية على انها لغة اجنبية؟ كيف يعقل ان الاقتصاد العربي والسياسة العربية والتاريخ العربي لا تزال تدرس في جامعة الخرطوم الحكومية باللغة الانكليزية؟ والواقع ان من يتابع تطور منطقة جنوب السودان ، يلحظ كيف ان انتشار اللغة العربية يتسع او يتقلص في علاقة ثابتة ومطرده مع قوة الحكومة المركزية في اثبات هيبتها ، والهبة ليس معناها القوة او العنف ، ولكنها تعني خلق القناعة بالمصالح المشتركة والانتماء الواحد ، وان نموذج السودان يوجد بدرجات مختلفة في جميع المناطق العربية التي تمثل الاطراف دون استثناء .

وهناك ملاحظة اخيرة بصدد هذا التطبيق الرابع ، جديرة بأن تثير الانتباه ، وهي ان هذا النموذج ليس قاصراً على البلاد العربية ، فهو يوجد ايضاً في كثير من دول امريكا اللاتينية . بارغواي ، بوليفيا ، مكسيكو ، غواتيمالا ، اكوادور ، حيث اللغة الاسبانية تعيد للذهن موقف اللغة العربية في النماذج السابقة ، بل ونستطيع ان نضيف دولة بورما في جنوب شرق آسيا .

**النموذج الخامس** يقترب من النموذج السابق - تطبيق آخر - يقوم بدوره على مبدأ التعدد اللغوي ، وان كان يختلف من حيث الجوهر ، فرغم تعدد اللغات فإنه لا توجد لأي لغة من تلك اللغات المتداولة قوة التقاليد الادبية الثابتة ، هذا النموذج هو السائد في جميع دول افريقيا السوداء . فتعدد اللهجات المحلية والنقص الواضح في التقاليد الادبية، منع تلك اللغات من القدرة على اي نوع من انواع التحدي للغات الاجنبية السائدة : الانكليزية والفرنسية اللتان كانتا ولا تزالان هما السائدتين كلفة الثقافة العالية والتعامل الرسمي والاستخدام السياسي . ان الاستقلال لم يؤد الى ضعف اللغات الاجنبية في تلك المجتمعات ، بل العكس من ذلك ، زاد من تدعيم سيادة تلك اللغات وتوغلها في المنطق القومي المحلي ، ومرد ذلك الى عوامل عديدة : تعدد اللهجات المحلية الذي وصل في بعض تلك الدول الى

أكثر من ثمانين لهجة من جانب ، ثم عدم قدرة أي من هذه اللهجات على أن تسود اللهجات الأخرى ، فضلاً عن تخلفها ، الأمر الذي لا بد من أن يمنعها من الانفتاح على العالم الحديث ، وكان لا بد من أن يؤدي إلى زيادة التبعية إلى اللغات الأجنبية . فإذا أضفنا إلى ذلك أن هذه اللهجات تتميز بصعوبة بالغة ، لكان من الطبيعي والمنطقي ذلك الإقبال الشديد على تعلم والتمسك بأحدى اللغات الأوروبية ، وبصفة خاصة الفرنسية أو الانكليزية كأداة للتعبير عن الوحدة اللغوية . ورغم أن مثل هذا التطور منطقي ، إلا أنه لا بد من أن يفرض نوعاً من التبعية الفكرية ، فضلاً عن أنه يسمح بخلق أساليب مباشرة للغزو المعنوي والتسميم الحضاري ، وفي هذا النموذج لا يمكن أن ينظر إلى المستقبل إلا بكثير من التفاؤل .

**النموذج السادس** ، ثم يأتي عقب ذلك نموذج آخر يقف من التطبيق السابق موقف النقيض ، ورغم أنه يقود إلى النتيجة نفسها : تعدد في اللغات المحلية، ولكن حيث كل لغة تملك تقاليداً إقليمية . هذا الواقع نجده في الهند ، وكذلك في باكستان وإيضاً في سيلان وماليزيا ، بل وقبرص . الهند تمثل النموذج الصارخ لعدم منطقية التطور السياسي والقومي ، فهي تملك العديد من اللهجات واللغات ، والبعض منها يملك تقاليداً إقليمية وبل المتقدمة ، ورغم ذلك فإن الدستور الهندي ينص صراحة على استخدام اللغة الانكليزية كلغة رسمية للتعامل الحكومي وهي كذلك لغة الثقافة المتخصصة والتعامل بين الطبقات المختارة والمسؤولة . ورغم أن الدستور الهندي جعل استخدام اللغة الانكليزية بهذا المعنى مقيداً بعشر سنوات كفترة انتقالية ، إلا أن هذه الفترة مددت لأكثر من مرة . ولعل الظاهرة التي تدعو للتساؤل هي أن التقدم العلمي في الهند وصل إلى مستوى يجعل من الطبقة المثقفة في تلك الدولة قادرة على أن تقترب إن لم تكن قد تميزت عن مثيلاتها في كبرى دول العالم المتقدم . كذلك فإن الديانة الهندوسية تمثل أحد عناصر التوحيد في الإدراك القومي ، إلا أن اللغة الانكليزية لا تزال سائدة كمحور حقيقي للتعامل الشعبي وغير الشعبي العلمي وغير العلمي في شبه القارة الهندية . وفي التطبيقات الأخرى نجد الصراع بين لغتين ، كلاهما تمثل تقاليداً حضارية معينة ، وامتداداً قومياً معيناً ، وقبرص تعبير واضح عن هذه الحقيقة ، حيث الصدام بين اللغة اليونانية واللغة التركية ، وهو صدام يخفي في حقيقة الأمر صراعاً بين انتماء قومي تركي وآخر يوناني ، وفي نهاية الأمر فإن هذا الصراع ينتهي لمصلحة اللغة الانكليزية التي تتسلل بطريق غير مباشر لنسود ، أو على الأقل تنافس كلا اللغتين موضع الصراع .

## ثانياً : اللغة وادوات السياسة القومية

لن نستطيع أن ندرك خطورة الوظيفة التي تؤديها اللغة في التطور السياسي المعاصر ، إلا إذا تتبعنا حقيقة التطور الذي تعيشه الإنسانية المعاصرة . لقد سبق وذكرنا كيف أن الخطأ الذي يقع فيه الفقه السياسي في دول العالم الثالث ، وبصفة خاصة في المنطقة العربية ، هو أنه ينقل الفكر القومي الأوروبي الذي تم صوغه خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، ويطبقه على الواقع المعاصر دون أن يدرك أن الإطار الاجتماعي والاقتصادي الذي نعيشه اليوم يختلف اختلافاً جذرياً عن ذلك الواقع الذي أنبت الفكر القومي التقليدي . إن أحد مظاهر هذا الخلط يتعلق بالوظيفة السياسية للغة . ورغم ذلك فإن العودة إلى ذلك التاريخ - الذي منه نبعث المفاهيم القومية - ضرورة حقيقية لإكمال فهم ذلك التطور الذي نعيشه في خلال الربع الأخير من القرن العشرين .

ان القرن التاسع عشر هو عصر العودة الى التاريخ . وقد علمت هذه العودة الشعوب الاوروبية الكثير من الحقائق . اولى هذه الحقائق ، ان محور التطور السياسي ليس هو الدولة او الامة او الشعب ، والحقيقة الثانية تدور حول كيفية الكشف عن الذاتية القومية ، وان الذاتية القومية هي الاصلة والتميز . والحقيقة الثالثة ترتبط وتتبع من مبدأ شرعية القيادة السياسية للمجتمع في المحيط الانساني . وهذا يقودنا الى مفهوم الوظيفة الحضارية . هذه الحقائق الثلاث فرضت مفهوم اللغة كأداة سياسية وكمحور لنشاط الدولة في نطاق العمل السلطوي والقيادة الجماعية .

اولى هذه الحقائق هي محور التطور السياسي . ما هي القوى المحركة للتطور السياسي؟ ما هو العنصر الديناميكي الذي يدفع بالحركة ، فيفرض التنقل من وضع لآخر؟ انه ليس الدولة كما قال وزعم هيغل ، وهو ليس الامة كما رد عليه هرديز ، انه حقيقة معنوية اعظم وابقى واكثر خلوداً من كل ذلك ، انه روح الشعب : او كما يقول (Mosse) ان روح الشعب هي القوة الخفية المعنوية التي تسيطر على الجماعة فتفرض الترابط وتتحدى الاحداث وتنتظر اللحظة المناسبة لتنفجر حقيقة واقعة؟ فإذا بها امة ودولة ، بل وظيفة حضارية وقيادة انسانية . ان روح الشعب هي وحدها محور التطور ، والزعيم هو ذلك الذي يملك الحساسية والعلاقة المباشرة الخفية مع روح الشعب . وها هي روح الشعب وما الذي يسمح باستمراريتها رغم الاحداث؟ انها اللغة ، قدس الاقداس . اللغة هي التي تحمي روح الشعب في طقوسها واساطيرها ورموزها وتقاليدها ، بل ومعانيها . اللغة المتداولة المتنقلة من جيل الى جيل ، ومن عصر الى عصر ، وعبر مسالك خفية غير واضحة ، ولكنها ثابتة ، هي وحدها التي تحمي كنوز المعرفة وصلابة الايمان وقوة الانتماء .

التاريخ وحده هو الذي يعلمنا كيف نستطيع ان نحدد الذاتية القومية بمعنى الاصلة والتميز . ان مسيرة الشعب عبر الزمن ذات اهمية حاسمة في عملية التمييز بين شعب وآخر . فنلاحظ « لمارك » وكذلك « بوفون » قيادا للتطور التاريخي بمتغيرات اقليمية ، جغرافية ومناخية ، بحيث ان الفوارق بين الشعوب لا تصير سوى متغيرات سببية . ولكن هذا التطور لم يعد له موضع . ان التطور التاريخي لمجتمع معين انما يخضع لارادة عليا قد حددت له وظيفة في المجتمع الانساني . التاريخ هو اسطورة قومية ، والمجتمع القائد هو وحده الذي يعرف كيف يحتفظ بنقائه وكيف تظل دماؤه صافية لا تعرف الاختلاط والتلوث . ومهما فرض على المجتمع من خضوع ، فإنه يظل نقياً في صمته قوياً في نقائه ، شامخاً في رفضه للتزاوج وللاندماج مع الغازي الاجنبي ، نبيلاً في وحدته وعزله وانطوائه على نفسه . ومظهر ذلك واضح في لغته ، لأنها تظل تحافظ على نقائها الروحي ، فهي لا تقبل استقبال تلك المفاهيم الاجنبية ولكنها تخلق بارادتها وتصلق بصلابتها مفاهيمها وتعبيراتها . هذا المنطق هو الذي سوف يجعل منه فشت محور رفضه للغزو الفرنسي في احاديث الى الامة الالمانية . فعندما اقبلت جميع القيادات الارستقراطية البروسية تنحني امام البطل الاسطوري نابليون وتسرع لارضائه وللتزلف اليه باقتناعها بالفرنسية وقف في مواجهتها فيلسوف المانيا الاكبر ليذكر ابناء وطنه بأن هذه اللغة الالمانية هي وحدها ذات العظمة التاريخية ، لأنها عرفت كيف تحافظ على نقائها ازاء الغزو الروماني ، ومن ثم فهي وحدها صاحبة السيادة وليست لغة هؤلاء الدخلاء .

إن التطورات المختلفة التي سبق تحديدها ، فرضت الاهتمام باللغة ، بحيث جعلت منها مدخلاً اساسياً للظاهرة القومية . يستوي في هذا ان تصير اللغة منطلقاً للوحدة حيث تتعدد الكيانات ذات اللغة الواحدة ، فيصبح من الطبيعي ان تنصهر في اطار واحد اي دولة واحدة ، او تصير اللغة اساساً

لشرعية الانفصال والاستقلال، حيث نجد في واقع معين مجتمعاً يملك لغته المستقلة وقد فرض عليه ان يتعايش مع مجتمع آخر يملك بدوره استقلاله اللغوي، فيصير من حق اي منهما الاستقلال والانفصال. التطبيق الاول نجده واضحاً في التطور الالمانى، والثاني تطبيقاته عديدة في جنوب شرق اوربا، وبصفة خاصة في منطقة البلقان العليا. فالقومية هي علاقة انتماء يفرض الولاء، واحد اسباب ذلك الولاء واحدى ادوات التعبير عن ذلك الانتماء هي اللغة. وهي بهذا المعنى، واقعة او حدث او احد معطيات التطور. انها حقيقة قائمة، ولكنها لم ترتفع بعد لتصير اداة من ادوات التطوير لتندرج بعبارة اخرى في دائرة التعامل الايجابي، او بعبارة اخرى، لتصير احدى ادوات السياسة القومية، بحيث يتعين على الدولة ان تتعامل معها بالتغيير والبناء من منطلق سياسة مقننة ومخططة، بحيث تجعل منها الدولة اداة من ادوات تحركها في دائرة الاقليم الذي هو وعاء لارادتها خلال النصف الثاني من القرن العشرين. كيف حدث ذلك؟

قرن كامل لا بد من ان يعاني الكثير من التفجرات قبل ان نصل الى النصف الثاني من القرن العشرين. فإذا باللغة تصير احدى ادوات السياسة القومية. ارتبط ذلك واعتمله العديد من التطورات التي كانت لا بد من ان تفرض الاهتمام باللغة من منطلقات جديدة، ليست فقط تاريخية بل وكذلك سياسية، بمعنى التغيير من جانب والتعامل الديناميكي مع الواقع لتطويعه من جانب آخر. اول هذه المتغيرات ظهور المجتمع الجماهيري، ثم يأتي فيكمل ذلك متغير مرتبط بطبيعة الدولة: مفهوم الدولة القومية تحول تدريجياً ليعاصر اليوم ما يسميه الفقه المتخصص الدولة - الاقليم. ويأتي متغير ثالث ليخلق قنطرة بين هذين المتغيرين، وهو بروز وظيفة الدولة الاتصالية وما ارتبط بذلك من صراع معنوي باسم الصدام العقائدي او الحرب الايديولوجية.

هذه التطورات فرضت على اللغة وظيفة سياسية، علينا ان نفهمها في معناها الحقيقي لنستطيع ان نحدد موضع اللغة في اطار التعامل الفكري مع ما اسميناه، تكتيل الوعي الجماعي.

اول هذه المتغيرات بروز الظاهرة الجماهيرية، فلقد ظلت الانسانية حتى نهاية القرن الثامن عشر وهي لا تعرف سوى حاكم او محكوم. ثم جاءت الثورة الفرنسية فأطلقت عقال المحرومين والكادحين. غير ان الواقع، ان الثورة الفرنسية ما كانت تستطيع ان تحقق هذه الطفرة لولا اطار اجتماعي وحضاري معين مكن من ذلك التطور. واول عناصر ذلك الاطار هو التطور الرهيب الفجائي في ادوات الاتصال، ثم من جانب آخر ظهور الطباعة بأوسع معانيها. هذا التطور الذي بدأ مع النصف الثاني من القرن العشرين، نجد العالم وقد الغى عنصر الزمان والمكان او يكاد، من حيث نقل الرسالة الاتصالية. وقد ارتبط بذلك نتيجة للثورة الفرنسية وما اعقبها من احداث تطوّر التعليم نحو الديمقراطية، بحيث لم تعد الجامعة او ما في حكمها، احتكاراً لفئة او طبقة معينة. اضفت الى ذلك ظاهرة التجمعات السكنية الضخمة كنتيجة للتطور الصناعي وما يعنيه ذلك من قدرة معينة على التهديد للسلطة القائمة. وهكذا ثورة سياسية، ثورة اتصالية ثم ثورة صناعية، قادت لأن تجعل رجل الشارع هو محور التطور الحقيقي يخطب وده الزعيم السياسي ويهابه اي حزب عقائدي وتتحكم بارادته جميع، او على الاقل اغلب القرارات القومية.

فرض المجتمع الجماهيري مشكلة الثقافة الجماهيرية، ومعنى ذلك اسلوب جديد للتعامل الفكري، محوره عنصران اساسيان: التبسيط اللغوي من جانب والايجاز في العرض من جانب آخر. ان رجل الشارع لا يستطيع ان يجاري تقاليد التألق اللغوي التي عرفتها العصور السابقة، وهو يريد

الحقيقة بأقل الكلمات . فهو عامل يقضي وقته في مصنعه ، وليس لديه لا من الوقت ما يسمح له بالتروي والانكباب ، ولا من الادراك ما يمكنه من التعمق وتدقيق مظاهر الجمال اللغوي . كل هذا يفترض اقتراباً من اللهجات المتداولة وهو امر له بعدان متناقضان : فهو يعمق التميز والخلافات اللغوية نتيجة لطغيان اللهجات المحلية من جانب ، ولكنه من جانب آخر يفرض دائرة أكثر اتساعاً من حيث الاهتمام بالخطاب . وهذا يفرض تطوراً معيناً على اللغة . لقد ظهر ما يسمى بالادب الشعبي ، واضحى هو المتحكم الحقيقي في التطور العام للمنطق اللغوي . ورغم كل ما قدم ذلك التطور من نتائج سيئة الى القدرة اللغوية التقليدية ، الا ان الادب الجماهيري اثبت انه اداة حاسمة في تحقيق عملية الاندماج بين المواطن رجل الشارع والمفهوم القومي للوجود السياسي كركيزة تدور حولها مجموعة من المفاهيم والرموز والتقاليد الاسطورية . وقد اثبتت الخبرة النازية قوة هذا المنطلق في تحقيق التكامل القومي : لقد استطاعت الدعاية النازية مستغلة ما اسماه « موس » عملية « تأميم الجماهير » ان يجعل رجل الشارع يفقد حتى القدرة على التفكير ويصير اداة مسيرة في يد الزعيم او الحزب نحو اهداف قومية حددها الزعيم بارادته المنفردة دون اي مشاركة شعبية او فكرية . ورغم ان الشعب الالماني دفع ثمن ذلك ، الا ان هذه الخبرة تدعو الى التأمل والتساؤل .

إن التطور في مفهوم ظاهرة الدولة اضاف بعداً آخر للوظيفة السياسية للاداة اللغوية، لقد كان المنطق التقليدي بسيطاً في ادراكه ، واضحاً في عناصر ذلك الادراك : دولة واحدة تضم امة واحدة ، اي شعب واحد متجانس حيث الاصل العنصري يكاد يكون واحداً . ومن ثم فإن الاصطلاحات الاربعة تصير او تكاد ان تكون مترادفات . شعب = امة = دولة = اصل عنصري واحد . ولكن مع الحرب العالمية الثانية ارتفعت قوى جديدة الى مركز القيادة العالمية لا تعرف مثل هذا التصور . التقدم الرهيب في ادوات الاتصال كان لا بد من ان يساعد على ذلك التطور . سيطرة الاعتبارات الاقتصادية ادخلت في مفهوم الدولة متغيرات ذات وزن مختلف . وهكذا ظهرت تطبيقات جديدة لمفهوم الدولة ولم تعد الدولة - القومية بالمعنى التقليدي هي المثل الاعلى للوجود السياسي . فالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لا يمثلان ولا يعبران عن مفهوم الدولة القومية . ان اياً منهما مجموعة من القوميات المتعددة ، بل والمتنوعة من حيث الاصل العنصري . ورغم ذلك فإن هذه الدولة هي وحدها التي تمثل المثالية التي تسعى اليها جميع القوى المعاصرة . حتى اوربا صاحبة التقاليد الثابتة في المفهوم القومي بالمعنى السابق تسعى لأن تخلق اوربا المتحدة التي تتكون من شعوب مختلفة ومتباينة ، بل وكل منها يملك لغته المستقلة وتاريخه المتميز واصله العنصري المختلف . ما معنى الدولة الاقليمية؟ الفقه لم يستطع بعد ان ينظر هذا الواقع الجديد ، ولكننا نعرف هذا النموذج بأنه « مجتمع تربطه عناصر الوحدة الحضارية من جانب والانتماء الى اقليم واحد يمثل التكامل الاقتصادي من جانب آخر ، وقد سيطرت عليه ارادة الحياة المشتركة » . لقد جاء مفهوم الوحدة الحضارية يحل محل الوحدة اللغوية ، وهذا يفرض على الدولة التزاماً جديداً هو تدعيم تلك الوحدة الحضارية من خلال سياسة لغوية واعية . هذه الحقيقة تبرز واضحة ليس فقط في الدولتين الاعظم ، بل في النماذج الاخرى التي تسعى لأن تخلق مثاليتهما على ضوء خبرة هذين العملاقين ، وبصفة خاصة الصين والهند والبرازيل . الاولى نجحت والثانية فشلت والثالثة تتذبذب بين النجاح تارة وبين الفشل تارة اخرى .

علماء ، ان اخطر المتغيرات التي فرضت الوظيفة السياسية للغة ينبع من ذلك الذي اسميناه في مواقع متعددة من مؤلفاتنا باسم « وظيفة الدولة الاتصالية » المفهوم التقليدي للدولة على انها حقيقة معنوية لا تملك وجوداً مادياً ، انها تعبير قانوني عن الامة . فالشعب هو العنصر المادي والدولة هي

التصور المجرد لذلك العنصر المادي . ومن ثم فإن الدولة لا تملك أي ممارسات مادية : أنها لا تتزوج ولا تعتنق الدين على سبيل المثال . وقد ارتبط هذا بمفهوم الدولة الحارس : وظيفتها تقتصر على حفظ الامن في الداخل والدفاع عن الجسد القومي في الخارج . هذه المفاهيم جردت الدولة من كل مثالية لها ومن كل معنى من معاني القيم . القرن العشرون وبصفة خاصة منذ الثورة الشيوعية ، يعيش ثورة حقيقية لهذه التقاليد . وهي ثورة تتضمن من جانب تجديداً في الاطار الفكري ، ومن جانب عودة لتقاليد الدولة في العصور الوسطى . لا تعنينا التفاصيل ولكن يكفي ان نقف امام النتيجة : فالثورة الشيوعية فرضت مفهوم الايديولوجية كاحدى وظائف الدولة ، والعودة الى تقاليد الدولة في العصور الوسطى ، فرض مفهوم الدولة الدينية اي الدولة التي لا تستطيع ان تقف من الدين موقف الرفض وعدم الاهتمام . في كلا المعنيين ، على الدولة ان تؤدي وظيفة ايجابية وهي خلق علاقة اتصال ثابتة ومقننة مع المواطن ، مع رجل الشارع ، وهذه هي الوظيفة الاتصالية . وقد يكون منطلق الوظيفة الاتصالية هو الايديولوجية السياسية كما هو حادث في الاتحاد السوفياتي ، وقد يقتصر على الاعجاب والدفاع عن اسلوب معين للحياة كما هو الامر القائم في المجتمع الامريكي ، وقد يرتفع فإذا به خيال نحو تحقيق مثالية تاريخية كالامر بالنسبة للدولة الكاثوليكية اولدولة الصهيونية . ولكن هناك علاقة معنوية تنبع من التزام الدولة بالوظيفة الايجابية نحو خلق القناعة لدى المواطن بحقائق فكرية ثابتة نستطيع ان نوجزها حول اربعة عناصر : (١) خلق القناعة بالمثالية : (٢) خلق الثقة بالحاكم : (٣) خلق الامل في المستقبل ؛ (٤) خلق المشاركة في الممارسة .

يضم جميع هذه العناصر ويحتويها الوعي بالذات القومية . فالعنصر الاول يدور حول ترسيب القناعة بأن ذلك النموذج الذي تسعى الدولة الى تحقيقه هو خير تعبير عن الواقع الاجتماعي الذي يرتبط بتلك الدولة . وهو خطاب بهذا المعنى ، يتجه الى الحاضر بقدر اتجاهه الى الماضي والمستقبل . الاول يربط الواقع بالتقاليد ، والثاني ليعد المواطن لمجتمع الغد ، والمواطن يصير في ذلك الاطار هو الشاب والطفل الذي يمثل مستقبل الجماعة وتطوراتها القادمة . العنصر الثاني وهو الثقة بالحاكم تنبع من دفع عجلة التعاطف والاعجاب نحو الفئة القيادية من خلال تقديم منجزاتها وتدعيم القناعة بالتحصية والقدرة على التمثيل الواعي للجماعة . الحاكم يصير رمزاً ينبع من التراث الاسطوري الذي يسيطر على التاريخ السياسي للمجتمع .

العنصر الثالث وهو الامل في المستقبل يدعم كل ذلك ، لأنه وحده هو الذي يبرر جميع الالتزامات ويفسر جميع القرارات التي تتضمن الحرمان او القيود على الحريات ، او ما في حكمه . كذلك فإن العنصر الرابع ، اي المشاركة هي المحور الحقيقي لنجاح اي خطة قومية بحيث يشعر كل مواطن انه اضحى حاكماً ، وان الحاكم ليس الامحكوماً بتلك الارادة الشعبية التي ليست بدورها سوى حصيلة الارادات الفردية .

والجوهر الحقيقي للوظيفة الاتصالية هو خلق الوعي بالذات القومية، وادائها هي الاعلام الجماهيري . صياغتها تتولاها اللغة القومية ، ومن ثم ، فهي تستطيع ان تؤدي هذه الوظيفة ولا بد من ان تتطور : انها تنزل الى مستوى رجل الشارع ، وهي ايضاً يعاد تركيبها لتشحن عاطفياً وسياسياً ، ولكنها تظل مترابطة بل تزداد ترابطاً مع النماذج التاريخية والاساطير القديمة المرتبطة بذلك التراث وتلك القواعد الخاصة بتلك اللغة .

والخلاصة ان اللغة تصير الاداة الاساسية التي تستطيع من خلال القيادة السياسية ان تحقق

عملية تكتيل الوعي الجماعي . مسالكها عديدة : بعضها مباشر وهو عن طريق التطوير الذاتي للغة ، وبعضها غير مباشر حيث تصير اللغة بدورها الجوهر ، ولكن من خلال قنوات أخرى ، وبصفة خاصة قناة الوظيفة الحضارية من جانب ، وقناة الايديولوجية السياسية من جانب آخر . وهكذا نلاحظ كيف ان العناصر الثلاثة تصير بمثابة الاواني المستطرقة حيث كل منها يقود الى الاخرى ولكن الجوهر الحقيقي هو اللغة بمعناها السياسي . ولكن هل اللغة تملك معنى سياسياً ؟

ان المعنى السياسي للغة هو التطابق بين اللغة وروح الشعب او الجماعة . ان هذه الروح الخفية التي تخلق التطور وترتبط الماضي بالمستقبل عبر الحاضر ، تملك تعبيراتها العديدة : الوظيفة الحضارية ، القيادة الاقليمية ، الاختيار الالهي ، وكذلك فإن اللغة هي أحد تعبيرات روح الشعب او الجماعة . هذا المعنى السياسي يبدو واضحاً من حيث الوظائف التي تؤديها اللغة ولا تستطيع سواها ان تقوم بها في معناها ودلالاتها الحقيقية :

- فلا يوجد شعب او امة لا تملك لغة . ان اللغة هي الشرط الاساسي الذي يعني انتفاؤه انتفاء الامة او كما يقول فلاسفة الرومان (sihe qua non) ، انها بهذا المعنى احد المقومات الاساسية التي بدونها لا موضع للحديث عن مفهوم المجتمع القومي . وهنا يجب الا تختلط في اذهاننا الدولة القومية والمجتمع القومي . وهناك ظاهرتان أن لنا ان نفهم ان كلا منهما من حيث علاقته باللغة يملك معنى مستقلاً . ان اللغة هي التعبير الحقيقي عن ذكاء الشعب ، حيث ان الطابع الفكري لكل شعب ، انما يتجسد عبر الالفاظ والعبارات التي تتكون منها اللغة .

- علماً ان هذا لا يعني انه لا توجد علاقة بين اللغة والوحدة . فاللغة هي التي تسمح بوحدة الجماعة عبر الاحداث . الغزو الاجنبي والخضوع للمستعمر لا تقاومه سوى اللغة في ثباتها وترابطها ، بل انها هي التي تفرض على الجماعة ان تظل متماسكة وهي مجزأة مترابطة وهي مفتتة ، كرامتها مرتفعة وهيبته قائمة وهي خاضعة للنفوذ الاجنبي . اللغة تصير بهذا المعنى الوعاء الذي يحفظ ويحمي التراث القومي .

- والواقع ان مرد ذلك الحقيقي ، هو ان اللغة تسمح ، بل وتفرض التطابق بين ما تمثله اللغة من قيم والشعور القومي ، وعندما يفقد مجتمع ذلك التطابق فإن هذا ايدان بتقلص العلاقة بين اللغة والضمير القومي ، وهو مقدمة لاختفاء اللغة من ذلك الشعور الجماعي . ان اختفاء اللغة اللاتينية في ايطاليا وتحول المجتمع الايطالي من لغة آباءه واجداده الى لغة جديدة ، لم يكن الا النتيجة المباشرة لتقلص العلاقة السياسية بين اللغة والشعور القومي . وهو امر سوف نراه يتكرر في صورة اخرى اكثر قسوة في اختفاء اللغة العربية من المجتمع الايراني والعودة الى اللغة الفارسية رغم الانتماء الديني ، ولو شكلياً . ان مرد ذلك هو ان اللغة الفارسية في ذلك المجتمع هي اكثر تجاوباً مع الشعور القومي من اللغة العربية ، ولم تستطع القيم التي تخلق الترابط بين اللغة العربية والدين الاسلامي ان تزيل القيم الاخرى المترسبة في الوعي القومي الجماعي من خلال اللغة الفارسية . وهو امر لم يحدث على سبيل المثال في مصر ، ورغم ان هذه كانت تملك تقاليد اكثر قوة واكثر تكاملاً من حيث ايناعها الحضاري .

- اللغة هي وحدها التي تسمح بالاحتفاظ بالتقاليد ونقلها من جيل الى جيل . وفي هذه التقاليد ، تجد الاساطير تعبيراتها الرمزية والاغاني المتداولة مصادرها الحقيقية . يقول « هردير » بهذا الخصوص : « اللغة هي تعبير عن تلقائية روح الشعب ، انها عصر الحياة للامة . الضمير القومي للامة لا يمكن ان

يتبلور الا من خلال الادب الذي تخلقه قريحة تلك الامة ، ان القرن العشرين قرن سياسة الجماهير وثقافة الجماهير لا يمكن الا ان يزيد من تأكيد هذه الحقيقة .

- كذلك فإن اللغة هي وحدها اداة التعليم ، بحيث يحتفظ النظام التثقيفي ليس فقط باستمراريته بل ، وبصفة اساسية ، بالدلالة الحضارية التي يمثلها من حيث علاقته بالتراث التاريخي . ان التاريخ الحقيقي للانسانية هو سلسلة مترابطة من التقاليد ، ولا تستطيع سوى التعبيرات اللغوية حماية هذه الاستمرارية . اللغة هي اداة الاندماج الحقيقية : اندماج الماضي بالحاضر ، اندماج روح الشعب بالتطور السياسي ، اندماج الفرد في المجتمع القومي الذي اليه ينتمي . هذه هي الوظيفة السياسية للغة في معناها الحقيقي .

إن اللغة ليست مجرد رموز والفاظ ، انها قبل كل شيء آخر ، بنيان يتسرب من خلال اطار منطقي للتعامل مع الواقع الاجتماعي أولاً ، ونظام متكامل للقيم الفردية والجماعية والجمالية ثانياً . هذه الحقيقة تطرح تساؤلاً اخيراً عن السياسة الاسرائيلية المرتبطة بالاحياء القومي للغة العبرية كنموذج للترابط بين مفهوم التكامل القومي من جانب ، واللغة كأداة للسياسة القومية من جانب آخر . بل ان هذا الموضوع يثير بوضوح حقيقة امكانيات الدولة الاسرائيلية من حيث النجاح والفشل . فبقدر التوفيق الذي حققته القيادة الصهيونية في هذا الاحياء خلال العشرين عاماً الاولى من وجود الكيان السياسي لهذه الدولة كان الفشل خلال الاعوام الخمسة عشر اللاحقة . فكيف ولماذا؟ وما هي دلالة هذا التطور ؟

في منتصف الستينات كتب المحلل الالماني المعروف « زفاريغ » يعلق على حركة الاحياء للغة العبرية يقول : « ان ما حققه يمكن ان يتبوع على انه احد مظاهر النجاح المذهلة في التاريخ ، بل ومن المحتمل ان يوصف بأنه احد اعظم المعجزات التي يعرفها القرن العشرون ، بل انها معجزة اكثر عظمة من نفس خلق دولة اسرائيل . فأين ذلك القول من الواقع الذي تعيشه اسرائيل اليوم؟

في تقاليد الصهيونية السياسية ومنذ بداية الحركة في نهاية القرن الماضي ، كانت العناصر الاساسية التي تقوم عليها الدعوة ، ثلاثة : ارض ولغة وسيادة . فالارض هي الوعد الالهي ، واللغة هي روح الشعب التي تكلم بها الاله مع ابنائها ، والسيادة هي المظهر المعبر عن الوجود السياسي للامة المختارة في عالم الحضارة المعاصرة ، ولذلك فقد كانت عملية احياء اللغة العبرية تعني في ذهن الآباء الاوائل المحور الحقيقي للسياسة الداخلية والثقافية ، بل ان هذا الهدف تبلور من خلال انشاء الجامعة العبرية في القدس قبل انشاء الدولة ذاتها بأكثر من عشرين عاماً . ان احياء اللغة العبرية يصير الغاء لالفي عام من التشرد وخلق الرابطة المباشرة مع الاجداد الاوائل ، ومن ثم التواصل مع الروح الحقيقية للمجتمع اليهودي في نقائه وصفائه ، قبل ان يلوث بالتعامل مع الشعوب الاخرى خلال فترة المهجر .

انها رحلة طويلة عبر الزمن تفرض التعامل مع كثير من المخاطر والصعوبات :

- فاللغة العبرية لم يكن يتكلم بها الا القلائل . حتى ان بن غوريون في يومياته يحدثنا عن ان عدداً قليلاً من اليهود في ارض فلسطين عندما وصل اليها مهاجراً في اوائل القرن ، كان قادراً على ان يفهم اللغة العبرية ، بل ان الدليل الحكومي لاسرائيل يؤكد انه في عام ١٩٦١ لم يكن في داخل اسرائيل من يتكلم اللغة العبرية سوى ٦٧ بالمائة من المجتمع اليهودي . كذلك يجب ان ندخل في الاعتبار ان اللغة

العبرية بسبب انقطاع استخدامها ، كانت قد اضحت لغة قديمة متحجرة لا تعبر الا عن مفاهيم وحقائق تعود لاكثر من الفي عام من الزمن .

- تبدو الصعوبة الحقيقية التي كان على القيادة الاسرائيلية ان تواجهها ، عندما نتذكر ان تلك الجماعة في بداية وجودها كانت تستخدم سبعين لغة ، بل ويحدثنا من درس هذه الظاهرة ان اليهودي العادي كان يستخدم في اليوم الواحد من لغتين الى ثلاث لغات تبعاً لموقعه في المجتمع . فالانتقال من لغة لاخرى كان يحدث في داخل الاسرة الواحدة ، وقد ادى ذلك الى نوع من الاضطراب الفكري لأن عملية الانتقال لا تعني مجرد استخدام رموز مختلفة ، بل انها انتقال من منطق الى منطق ومن بنية فكري الى بنية آخر .

- اصف الى ذلك ان اليهودي عرف عنه التعلق باللهجات المحلية التي تعود عليها في مجتمع الغيتو القادم منه ، وهذه اللهجات المحلية في اغلب الاحيان ليست سوى خليط غير متجانس من لغة المجتمع الذي كان يعيش في داخله اليهودي ، ثم كلمات متفرقة بعضها عبري وبعضها من لغات يهودية اخرى تكونت خلال اعوام التشرذم . والواقع انه توجد لغتان اساسيتان تكونتا في المهجر من خلال الممارسة اليومية : احدهما اللغة اليديشية والتي ترتبط باليهود والاوروبيين ، ثم لهجة ثانية تسمى « لادينو » وهي تعود الى يهود اسبانيا ، ونستطيع ان نضيف لهجة ثالثة تطعمها اللغة العربية ، استخدمها يهود البلدان العربية ، وبصفة خاصة يهود المغرب ويهود اليمن ، وجميع هذه اللهجات تتضمن بعض الالفاظ العبرية ، ولكن كلا منها تحمل طابعها المتميز ، بل واسلوب النطق المختلف .

- الصعوبة الرابعة التي كان على الدولة ان تواجهها تنبع من الواقع الاجتماعي في اسرائيل . فقد درجت اللغات اليهودية على توطين اليهود في اماكن واحدة تبعاً للاصل الذي ينتمون اليه . فهناك قرى كاملة لا يعيش فيها سوى مهاجرين روس وكيبترزات ، يغلب على من ينتمي اليها الاصل التونسي . وهذا مما يسهل استمرارية التعامل باللهجة المحلية التي تنتمي اليها تلك التجمعات وعدم الاقبال على اللغة العبرية .

رغم جميع هذه الصعوبات ، فإن التطور العام لحياء وانتشار اللغة العبرية ظل في تطور دائم ايجابي حتى حرب الايام الستة ، حتى ان بعض الاحصاءات تحدثنا عن ان ٧٠ بالمائة من المجتمع اليهودي قد استطاع ان يتعامل بها على انها لغة الخطاب المتداول اليومي ، وهو امر يجب ان يسجل نجاح القيادة الاسرائيلية . فرغم جميع الصعوبات التي سبق وذكرناها من خلال سياسة واعية تم تطويع المجتمع اليهودي وخلق الترابط بينه وبين لغة آباءه واجداده . الا ان المنتبغ للوضع اللغوي في اسرائيل اليوم وعقب قرابة خمسة عشر عاماً من حرب الايام الستة لا بد من ان يلحظ ظاهرة غريبة . فالدولة تعرف سيادة اربع لغات في آن واحد بالترتيب التالي :

- اولى اللغات السائدة والمنتشرة في المجتمع الاسرائيلي هي اللغة الانكليزية ، وذلك لاسباب عديدة : فالاهمية الدولية لتلك الدولة من جانب ، والثراء العلمي الذي تمثله ، فضلاً عن انها الاداة الحقيقية للاتصال مع يهود الدياسبورا . ومن حيث الواقع ورغم ان اللغة الانكليزية ليست اللغة الرسمية ، فإنها تحتل المركز الاول في جميع انواع التعامل على المستوى العالمي والثقافي المتخصص ، حتى ان المهاجر الذي يأتي من البلاد الناطقة باللغة الانكليزية يكاد لا يستطيع تعلم العبرية لأن كل

يهودي يريد ان يمارس معه لغته الانكليزية في اي دائرة علمية ولذلك لا بد من ان تصير لغة الخطاب هي اللغة الانكليزية .

- تعقب تلك ، اللغة العبرية من حيث الانتشار . فهي اللغة الرسمية الاولى ، وهي المستخدمة في جميع اللقاءات الرسمية . انها رمز الاستقلال القومي ، وهي لغة التوراة المقدسة . وكل مهاجر جديد يتعين عليه ان يتعلم اللغة العبرية ، بل ان اقباله ونجاحه في ذلك هو المقياس الاول لتعلقه بالقيم الجماعية السائدة في المجتمع الجديد . ورغم ان اللغة العبرية هي لغة الطبقة الحاكمة والفئة السائدة ، وهي التي تستخدم في جميع اللقاءات الرسمية ، الا ان اللغة الانكليزية هي التي تزداد ترسيخاً في التعامل اليومي والعلمي . لقد اوضحت اللغة العبرية لغة الرسميات اكثر من ان تصير لغة الضمير القومي ، بل والملاحظ ان اللغة العبرية نقسها بدأت تغتوها الالفاظ والتعبيرات الانكليزية .

- اللغة الثالثة المستخدمة على نطاق واسع هي اللغة الالمانية . وهي لا تزال لغة التجارة والصناعة . والواقع ان هذا منطقي ، فالصهيونية تستمد مصادرها الفكرية من التقاليد الالمانية . ولا تزال الفئة الحاكمة والقيادة الفكرية تنظر الى التراث الالمانى على انه يمثل المثالية الحقيقية للمجتمع الصهيوني . وقد ازداد هذا التعلق عقب التقارب الالمانى - الاسرائيلي ، وبصفة خاصة عقب القيام بعمليات التعويض المعروفة .

- اللغة الرابعة هي اللغة العربية ، وهي اللغة الرسمية الثانية . والواقع انه عقب حرب الايام الستة ازداد انتشار هذه اللغة بسبب التوسع الفعلي للحدود الاسرائيلية لتضم كلاً من الضفة وغزة . اضيف الى ذلك عنصرين اساسيين زادا من الاستخدام اليومي للغة العربية في داخل الدولة العبرية . فمن جانب ، تضخم عدد السكان العرب وازدياد التماسك العربي حول ارادة الرفض الفلسطينية ، وبصفة خاصة مع التضخم السكاني الذي يسوده عنصر الشباب ، ومن جانب آخر ، فإن اليهود الشرقيين والذين ينتمي اصلهم الى البلاد العربية يتحدثون اللغة العربية بطلاقة بل واغلبهم لا يعرف اللغة العبرية .

هذا الموقف الذي يعيشه المجتمع الاسرائيلي في الواقع المعاصر يعكس ازمة حقيقية . فاسرائيل توصف بأنها دولة اللغات المحطمة ، الامر الذي يجعل كل مثقف يشعر بالنقص ازاء المجتمعات الاخرى . ان اللغة العبرية فرضت على المجتمع السياسي ولكنها عقب نجاح مؤقت لم تستطع سوى ان تتراجع في مواجهة الغزو الفكري الكيفي للغة الانكليزية والغزو الكمي للغة العربية . كيف يكون المستقبل؟ سؤال لا يستطيع اي محلل ان يجيب عنه ، ولكن الامر الذي لا شك فيه ان اسرائيل تعيش حالة اختلاط واضطراب لغوي . وعلينا ان نتذكر ان الغالبية العظمى من المجتمع الاسرائيلي لا تزال تمثل الجيل الاول من المهاجرين ، ومن ثم فهي لم تستطع بعد ان تطور اسلوباً ثقافياً ذاتياً . ويعبر عن هذا ، العالم السابق ذكره « زفاريغ » بقوله : « لو ظلت الامور على ما هي عليه فإن اسرائيل سوف تنتهي بان تستقر حول نظام تسوده اربع لغات : العبرية ، اليديشية ، العربية ، والانكليزية » . بل انه يتصور ان هذا التطور سوف ينتهي بأن تصير هذه اللغات الاربعة تعبيراً عن التنوع الطبقي ، فالعربية سوف تصير لغة الطبقة السفلى والانكليزية لغة الطبقة العليا ، اما الطبقة المتوسطة فسوف يصير القسم الاعلى منها متمسكاً باللغة العبرية ، لتتمركز اللغة اليديشية وهي لغة اليهود ، في المهجر الغربي في القسم الاسفل من الطبقة الوسطى .

## ثالثاً : المجتمع القومي ووحدة الإدراك اللغوي

ان العرض السابق يسمح لنا بأن نفهم حقيقة الوظيفة اللغوية في المجتمع المعاصر . فاللغة ليست مجرد اداة للتعبير ، انها اكثر من ذلك ، انها رمز الوحدة القومية ومنطلق الدولة لخلق ذلك التجانس الفكري الذي هو وحده يمثل اداة التماسك السياسي في عالم اضحى فيه من الطبيعي تعدد انواع التميز والخلاف في المجتمع الواحد ، ولو من منطلق الخلاف الوظيفي او التباين العقائدي . كذلك فإن هذه المشاكل تحمل طعماً مختلفاً ومذاقاً له نكهته الخاصة في المجتمعات المتخلفة ودول العالم الثالث او الدول الحديثة العهد بالاستقلال . فهي تواجه مشاكل وتراكمات اعقد من ان تستطيع ان تتعامل معها بالمنطق التقليدي المعتاد ، وبقدر تعقيد تلك المشاكل تكون حاجتها الى حلول مبتكرة .

ولنلاحظ من البداية انه بقدر اختلاف الموقف الذي تعيشه دول العالم الثالث خلال الربع الاخير من القرن العشرين ، عن الموقف الذي عرفته الجماعات الاوروبية خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر نجد ان هناك تشابهاً بينهما ايضاً . فمما لاشك فيه ان الواقع الذي تعيشه جماعات العالم الثالث يعيد للذاكرة ولو في قسط معين من التشابه ، الواقع الذي عاشته الجماعة الاوروبية خلال القرن التاسع عشر . فالتطور اللغوي لا يمكن ان ينفصل عن التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تنهل منها الجماعة . واللغة التي سوف تدعي لأن تسود جماعة معينة تتوقف على نماذج المرونة الاجتماعية وخصائص الواقع الجغرافي بقدر ثابت ، بغض النظر عن طبيعة تلك الجماعات ومراحل تطورها . وكما عاشت أوروبا الشرقية هذه الخبرة خلال القرن التاسع عشر فإنها بدورها تتكرر في صورة اخرى وتطبيق آخر يعكس الدلالة نفسها في المجتمعات الافريقية والاسلامية . ولنذكر على سبيل المثال كيف ان الواقع الذي يسود مجتمعاً كالهند حيث فئة محدودة قليلة من حيث العدد هي وحدها التي تعرف القراءة والكتابة ، وانها في محاولتها لاجلال لغة محلية موضع اللغة الانكليزية الدخيلة ، انما تعيد للذاكرة التطور نفسه الذي عرفته بعض مجتمعات أوروبا الوسطى الشرقية في صراعها مع اللغة الالمانية خلال القرن التاسع عشر . كذلك فإن الواقع العربي الذي عاشته الامة العربية خلال الربع الثاني من القرن العشرين يعيد بدوره للذاكرة الواقع الالمانى خلال الربع الاخير من القرن الثامن عشر : مستعمر اجنبي يزعم حق السيادة للغة اجنبية في مواجهة شعب ممزق يسعى لوحده التاريخي ويملك جميع مقومات الوحدة ، بما في ذلك الاداة اللغوية المتقدمة حضارياً والمقننة فقهيماً . رغم ذلك فإن اوجه الخلاف جديرة بأن تساق وان تدخل في الاعتبار لتحديد ولتقييد من دلالة الاستشهاد . فبصفة عامة نجد جميع شعوب العالم الثالث تعيش في تطوراتها عالة على الاداة الحاكمة ، وان الدولة هي التي تقوم بكل شيء ، او بعبارة اخرى فإن الدور الايجابي الفعّال بما في ذلك تقديم الحلول انما يقع على عاتق الدولة . أوروبا القرن التاسع عشر كانت أساساً مجتمع الفئات المختارة ، انه مجتمع القيادات الفكرية التي حملت راية التحدي وقبلت مواجهة مسؤوليتها بشجاعة فائقة ، كذلك فإن الدولة لم تكن قد ارتفعت الى ذلك المستوى من التوحش الذي نعيش في العالم المعاصر . فوظيفة الدولة هي المحور الاساسي في دول العالم الثالث بكل ما له صلة بالتطور اللغوي ، كذلك في اغلب دول العالم الثالث نجد الاختفاء الكلي للتقاليد الادبية ، وهو ما نلاحظه بصفة واضحة في مجتمعات افريقيا السوداء . اصف الى ذلك اننا نعيش فترة استعمار جديد حيث اللغة تصير احدى ادوات ذلك الغزو المقنع ، بل منطلقه الاساسي بالنسبة للطبقات المثقفة والمتخصصة . وتبرز هذه الحقيقة اكثر وضوحاً فيما يتعلق بالوطن

العربي ، فإن اي محاولة اليوم وفي الربع الاخير من القرن العشرين لنقل معالم الخبرة الالمانية لفهم الواقع العربي لابد من ان تقود الى فشل ذريع ، ويكفي ان نتذكر ان الوطن العربي اليوم يتفوق حول عواصم كبرى قطرية تزيد من تعميق الانانية والرغبة الثابتة في عدم الاندماج الكلي والشامل . ولننتذكر كيف ان الفارق بين مستوى الدخل الفردي في بعض الاجزاء يصل الى ارقام خيالية ، ولنقارن على سبيل المثال بين مستوى الدخل الفردي في ابوظبي من جهة وفي الصومال او السودان من جانب آخر . كذلك في الاطار العربي ، لا نستطيع ان ننسى تدخل القوى الكبرى العملاقة من خلال الادوات المحلية الدخيلة او غير الدخيلة على المنطقة . اضافة الى ذلك ، ولعل هذا اهم اسباب عدم جدوى المقارنة ، التقدم العلمي والفكري في المانيا خلال القرن التاسع عشر الذي جعل منها قائدة العالم في ذلك النطاق رغم تجزئتها وتفسخها في مواجهة الوطن العربي الذي يعيش تخلفاً حقيقياً في جميع ابعاده الفكرية والعلمية ، بل انه بقدر ازدياد غناه وثروته يستفحل تخلفه وتراجعه وعدم قدرته على ان يقترب من العالم المتقدم ، ويكفي لخلق القناعة بهذه الحقيقة مقارنة اولية مع بعض المجتمعات الاخرى الملونة كالهند والصين دون الحديث عن اليابان . وليس هدفنا التحليل الكلي والشامل لمفهوم القومية العربية كما ترسبت معالمه خلال فترة العشرين عاماً اللاحقة على الحرب العالمية الثانية ، ولكن مجموعة من الملاحظات تفرض علينا اعادة النظر في كل ما قدمت تلك الفلسفة من تقاليد ومدركات :

١ - فالفكر العربي نظر الى اللغة على انها عنصر يبرر الوحدة دون ان يكون واعياً بأن هذا العنصر قد يبرر بل قد يفرض الفرقة والتجزئة . لقد سبق ان رأينا نماذج عديدة لمناطق تنتمي الى ارض الوطن العربي لا تسودها اللغة العربية ، او على الاقل تملك لغات اخرى قادرة على ان تنافس اللغة العربية . والامر ليس مقصوراً على مناطق الاقليات التي تنتشر في الاطراف ، بل ان بعض مناطق القلب تعيش في حالة اقل ما يمكن ان توصف به انها تعبير عن التعدد اللغوي .

٢ - كذلك فإن النظرية التقليدية نظرت الى اللغة على انها رموز والفاظ وليست منطقاً وبناءً فكرياً ولم تستطع ان ترتفع لتكتشف خلف الالفاظ ما نستطيع ان نسميه نظام القيم اللغوية . ان المحور الحقيقي لديناميات اللغة والذي يجعل منها اداة تعبير عن روح الجماعة الذي يفرض من ثم ديمومتها او اختفاءها هو ذلك النظام الخفي للقيم والمستتر خلف الالفاظ والعبارات ، والمحدد لقواعد البناء اللفظي والتعامل الادبي .

٣ - كذلك فإن مفكري القومية العربية نظروا الى تلك القومية على انها حتمية تاريخية . انها حقيقة يجب ان نسلم بها - هكذا يفكرون - بحيث انها مفروضة على التطور ، وهنا يبرز بشكل واضح القصور الفكري . فالتطور من حيث نتائجه له توقيت ، والتوقيت يعني عناصر ايجابية تدفع ، واخرى سلبية تعوق . ومفهوم ادارة الصراع في مواجهة الى تطور لا يعدو ان يكون دفع وتشجيع العناصر السلبية وشل او اعاقا العناصر الايجابية ، طالما كان الهدف هو منع التطور من ان يقود الى النتيجة التي لا نريدها ، وهي في نموذجنا تحقيق الوحدة السياسية ، وهذا هو الذي حدث ويحدث مع الوطن العربي . ان الحتمية لا تعني التوقيت والتلاعب بالتوقيت يكفي لمنع الحتمية ولو في الامد القصير . ومنطق التلاعب بالحتمية طالما انه يتحدد ينتهي من حيث الواقع بايقاف التطور .

٤ - كذلك ، يبرز هذا واضحاً في كتابات ساطع الحصري ، فقد نظر زعماء الفكر القومي العربي الى ان منطق العمل الوحدوي هو الوحدة الثقافية . هذا بدوره خطأ واضح لأنه في وطن يمتد من وسط آسيا الى المحيط الاطلسي يستحيل تصور الوحدة الثقافية في معناها الضيق . ان عالم القرن العشرين يتحدث

عن التعدد على مستوى الطبقات وفي الكيانات المحدودة من حيث الكم الديموغرافي والاقليمي لفرنسا او ايطاليا . بل ان عالم الدولة- الاقليم الذي نعيشه اليوم يفترض التعدد الثقافي ، ولكن ذلك الذي لا يمكن ان نتخلى عنه هو الوحدة الادراكية . الادراك هو مقدمة الحركة والحركة دون ادراك لا موضع لها . بل ان الحركة دون ادراك متجانس تتحول الى صراع داخلي وليس الى توافق في مواجهة العدو الخارجي . ولا يعني هذا ، التقليل في وظيفة الطبقة المثقفة ولا يعني ايضاً التشكيك في قدرة الجماعة العربية على تحقيق الوحدة . ولكن علينا ان نفهم ان البعد الحقيقي والجوهر الكامن في العمل الوجودي العربي هو النطاق الادراكي وليس المفهوم الثقافي . ولماذا نذهب بعيداً؟ اليس احد تقاليد الدولة الاسلامية كما عرفت الامة العربية حتى العصر العباسي الاول هو الوحدة الادراكية؟ ألم يكن اساس تلك الخبرة هو وحدة الامة ووحدة الادراك دون اعتبار للوحدة الثقافية؟ مما لا شك فيه ان الاطار المعاصر مختلف بل متباين ، ولكن المفهوم يظل واحداً .

٥ - والواقع ان الخطأ الجوهرى الذي نبعت منه جميع التناقضات الفكرية ، هو ان قادة الفكر القومي العربي نظروا الى القومية على انها عواطف وانفعالات وليست سياسة مرسومة وحركة واعية تنطلق من واقع معين ، وتسعى الى تغيير ذلك الواقع بادواتها الذاتية وقدرتها على التلاعب بالمتغيرات المرتبطة بالموقف والناطقة من خصائصه .

رغم ذلك ، فإن المفهوم القومي سوف يظل محور التطور السياسي في المنطقة العربية وكذلك في دول العالم الثالث . والسبب في ذلك يعود الى العديد من المتغيرات لم يفهمها في كثير من الاحيان قادة الفكر السياسي الذين تزعموا التاصيل والتنظير للتطور في تلك المناطق ، بل في بعض الاحيان لم يفهم ذلك قادة الحركة السياسية انفسهم في الدولتين الاعظم الذين قدر لهم التعامل مع احداث الوطن العربي : خروشوف من جانب وريغان من جانب آخر على سبيل المثال . ان قوة القومية كأيدولوجية سياسية تنبع من متغيرين اساسيين يجب ان ندخلهما في الاعتبار لنستطيع ان نفهم لماذا لن يعرف نصف القرن القادم سوى ذلك المنطق كأساس للحركة السياسية .

**المتغير الاول :** يدور حول قوة القومية كأيدولوجية . انها اطار واسع فضفاض يسمح بضم واحتواء جميع الاتجاهات والمذاهب . في داخل المفهوم القومي يستطيع ان يجلس الجناح اليساري مع الجناح اليميني وبينهما الفريق المعتدل . القومية بعبارة اخرى كتصور سياسي ، تسمح بتخطي التناقضات المذهبية في اطار واحد متماسك . وهذا ما حدث في صورة محدودة في فرنسا اثناء الحروب العالمية ، وهو ما يتكرر امام اعيننا في تطبيق اكثر وضوحاً في اسرائيل ورغم الفروق التي لا نهاية لها في داخل المجتمع العبري وبصفة خاصة في ايدولوجية حزب الماباي .

**المتغير الثاني :** هو ان جوهر نظرية الدولة القومية يتفق مع حقيقة التطور الحالي الذي تعيشه دول العالم الثالث . ولنستطيع ان نفهم هذه الملاحظة ، علينا ان نعود لتتساءل عن حقيقة الاطار الفكري الذي تتقابل حوله ويتوافق تام ، مختلف المدارس في القومية السياسية : المفهوم الالمانى للقومية ، مع المدرسة الفرنسية بل ودون استثناء الفكر الامريكى . ومن العودة الى التراث العربي الذي تراكم خلال الثلاثين عاماً اللاحقة للحرب العالمية الثانية حول مبدأ القومية ، والذي لا يزال يسيطر على الادراك القيادي العربي ، نجد هذا العنصر الذي ربط جميع الاتجاهات الاوروبية وقد تجاهله جميع قادة الفكر القومي رغم اهميته ، كما سوف نرى في موضعه . لقد نظروا الى الفكر الالمانى على انه يتناقض مع الفكر الفرنسى ، واعتبروا الفكر الامريكى غير جدير بالمناقشة . ان جوهر نظرية الدولة

القومية الذي تلقى حوله جميع هذه الاتجاهات ، هو ان الدولة لا تعرف سوى ولاء واحد ، والمواطن لا يربطه اي ولاء سياسي سوى بالدولة ، وكل علاقة اخرى لا يمكن ان تنافس او تصارع او تتوسط ذلك الولاء . ان اي علاقة اخرى لا يمكن ان تكون سوى علاقة تابعة ، يجب ان تتشكل وتنطوي تحت الولاء للدولة ، الكنيسة ، النقابة ، المنظمة المهنية ، الجماعة السياسية ، الحزب . وهذه هي جميعها أدوات تعيش في دائرة الولاء القومي حيث الدولة وحدها هي المسيطرة وهي المتحكمة ، وحيث لا موضع للتنافس او مواجهة ، وان وجد ، فهو دائماً في ذلك الاطار الذي حدد صياغة الدولة وقننته تقاليد الامن القومي . والعالم الثالث بحكم خضوعه لفترة طويلة من الاستعمار ، حيث كان تشجيع الفرقة ودعم التناقضات وفرض التجزئة ، هو احد المنطلقات الاساسية للسياسة الاجنبية ، كان لا بد من ان يؤدي الى بروز انواع عديدة من الولاء ، ارتفعت الى مستوى القمة لتسيطر على اي نموذج آخر من نماذج الولاء : الولاء القبلي ، الولاء الطائفي ، الولاء الطبقي ، الولاء العقائدي ، بل الولاء المهني على سبيل المثال . هذه الولاءات لم تقتصر على ان تمثل عصب الحياة اليومية ، بل انها ارتفعت لتسيطر على كل ما يرتبط بالعلاقة السياسية . مثل هذا الاطار لا يسمح بالتكامل القومي ، ولتخطيه ، ليس هناك سوى المفهوم القومي بالمعنى التقليدي الذي يسمح وحده ، بصهر جميع الولاءات الاخرى في اطار واحد من الوحدة الادراكية .

هذه الحقائق جميعها تفسر المنطلقات الفكرية التي دارت حولها مجموعة الاصول التي طرحنا من خلالها الوظيفة السياسية للاداة اللغوية . يعيننا من هذه المنطلقات على وجه الخصوص كيف ان العالم المعاصر يفرض على الدولة ان تبني سياسة قومية محددة المعالم حيث يرتبط احد عناصرها بتلك الوظيفة السياسية للغة . ان تحليل مضمون السياسة القومية وموضوع الادراك اللغوي في تلك السياسة ، هو الجوهر الذي لا تزال العقلية العربية غير قادرة على ان تفهم دلالاته الحقيقية .

ان اي سياسة قومية يجب ان تدور بشكل او بآخر حول الاهداف الخمسة التالية : (١) رفع مستوى المعيشة : (٢) خلق التماسك الحركي : (٣) حماية الامن القومي : (٤) اداء الوظيفة الحضارية : (٥) تحقيق الاندماج الادراكي .

وظائف خمس تتداخل ، لتكون في مجموعها المثالية التي تربط الحاكم بالمحكوم ، فالدولة لم تعد ارادة ملك ولا اداة طبقة معينة ، وانما هي هيكل يسعى لتحقيق الذات الفردية اي رجل الشارع في اوسع معانيه ، وما يعني رجل الشارع اساساً هو رفح مستوى المعيشة . وبهذا المعنى توصف الدولة اليوم بأنها مجتمع الرفاهية ، ويقدر اتساع نطاق الرفاهية وانتشار مظاهرها وتمتع كل فرد بمزاياها يمكن تأسيس شرعية الدولة المعاصرة . كذلك فإن المجتمع السياسي يجب ان يكون قبضة واحدة ، بحيث ان جميع اجزاء الجسد لا بد من ان تسير في لحظة الخطر في اتجاه واحد . ان عالم اليوم هو قدرة ومقدرة ، واذا كانت المقدرة هي صلاحية قيادية ، فإن القدرة هي ترابط جماعي والحاكم الذي لا يعرف كيف يخلق الثقة في جميع اجزاء الجسد السياسي ، بحيث يصير بمثابة القطيع الذي يسير خلفه ، لم يعد يصلح للقيادة في عالم القرن العشرين . ان احد العناصر الواضحة للسياسة القومية التي تحدد مسؤولية القيادة ، هو ما تواضع الفقه على تسميته بالامن القومي ، والذي يعني حماية الجسد من اي تقلبات فجائية قد تعرضه لمخاطر موضع لها . والامن القومي هو الوجه الاقليمي للسياسة القومية ، والوجه العالمي بين شعوب الاسرة الدولية هو ما نسميه بالوظيفة الحضارية . العالم المعاصر هو عالم الوظيفة الحضارية ، وقد اضحى هذا المفهوم يسيطر على جميع الجماعات حتى ولو من قبيل الخديعة

والوهم . انه اسلوب الاحتواء : الدول المتقدمة في علاقتها بالدول المتخلفة ، الشعوب البيضاء في تعاملها مع الشعوب الملونة ، العالم الرأسمالي في صراعه مع الكتلة الشيوعية ، على ان العنصر الذي يعيننا اساساً والذي يرتبط بموضوع هذه الدراسة هو ذلك الذي اسميناه بالاندماج الادراكي .

ما معنى الاندماج الادراكي ؟ كلمة الاندماج يقصد بها الانصهار في بوتقة واحدة . هذا الاندماج يصير ادراكياً عندما يتعلق بالتصور للتعامل مع الموقف والمشاكل في الحال والمستقبل . ومن ثم ، فإن الاندماج الادراكي كسياسة قومية يعني خلق التصور الواحد ، حيث الخلافات وتعدد وجهات النظر لا تمنع من ان هناك حداً أدنى تتفق حوله جميع القوى والاتجاهات . فإذا بالمجتمع صف واحد ورأي واحد وادراك واحد . الاندماج الادراكي قد يعبر عنه بالرضا القومي او الاجماع القومي .

ولكن المعنى واحد وعناصره واحدة ، فالاندماج الادراكي يجب ان يدور حول اربعة عناصر اساسية : الوعي بالذات القومية من جانب ، وعناصر التثقيف السياسي من جانب ثان ، ثم حدود ودلالة الوظيفة الحضارية من جانب آخر ، وايدولوجية الجماعة من جانب اخير . ويفترض الاندماج الادراكي بهذا المعنى علاقة ثابتة مطردة ليس فقط بين الحاكم والمحكوم ، بل بين جميع اجزاء المجتمع السياسي وعلى جميع المستويات . والواقع المعاصر يقدم للدولة العديد من الادوات التي تسمح لها بتحقيق ذلك الاندماج الادراكي . فهناك الى جانب الاعلام الجماهيري وادواته ، نجد الجمعيات الفكرية القومية وكذلك الجامعات ، فالاعلام الجماهيري اكثر الادوات فاعلية وانتشاراً . جميع خبراء العلاقات الدولية يسلمون بما قدمه صوت العرب اثناء حكم جمال عبد الناصر في تحقيق عملية التواصل الفكري بين القائد الزعيم وجميع شرائح الامة العربية . كان عبد الناصر اكثر فاعلية عقب موته بفضل صوت العرب . الجمعيات الفكرية تؤدي اليوم وظيفة خطيرة ، لانها تخلق البداية العلمية للفكر القومي قبل ان ينطلق الى رجل الشارع . جمعية « جان مولان » الفرنسية هي التي اعدت لمجيء الجنرال ديغول . الجمعية المصرية للفكر القومي هي التي كتلت المعارضة العلمية والفكرية ضد الرئيس السادات . الجمعيات الفكرية ورغم انها لا تحيط نفسها بدعاية وضوضاء ، الا انها تخلق مسالك للاندماج الادراكي في مرحلته الاولى ، قبل ان تنطلق المفاهيم كقنابل فكرية تربط الحاكم برجل الشارع . كذلك لا يجوز لنا ان ننسى ما تؤديه الجامعات ، انها ذلك الوعاء حيث تلتقي الاجيال فتلغي عنصر الزمان : جيل يحكم وفي طريقه لان يترك السلطة وجيل يتعلم ، وهو يعد نفسه ليتلقف السلطة . كذلك فإن الاندماج الادراكي وهو يمثل الاطار المعنوي لفاعلية الدولة ، فإنه يملك دوائر ثلاث : قومية ، وهي الاصل ثم دائرة فرعية تندرج تحتها الاقلية الى جوار الدائرة الاقليمية التي لا يجوز ان ننسى ما تمثله من اهمية في عالم اضحى يقوم على اساس سيادة مفهوم السياسة الاقليمية . الدائرة القومية هي العصب الذي يمثل جوهر الاندماج الادراكي . ولكن لا يجوز ان ننسى دائرة الاقلية لأن هذه الدائرة هي بمثابة نظم فرعية للادراك ، يجب بدورها ان تنصهر في تلك الدائرة القومية . الدائرة الاقليمية بدورها ذات اهمية مزدوجة . التقدم الرهيب في ادوات الاعلام سمح بصفة خاصة للاعلام المسموع والى حد معين للاعلام المرئي ، بأن يتجاوز الحدود ، ومن ثم فهو يفرض على الدولة ان تخلق نوعاً من المساندة لسياستها في النطاق الاقليمي . اضعف الى ذلك ان الاقلية القومية ، في اغلب الاحيان ، تقع في اطراف الاقليم القومي ، ومن ثم تحقيق نوع من الاندماج الادراكي على المستوى الاقليمي ، يسمح بضبط وتصويب حدة الخلاف بين ادراك الاقلية كنظام فرعي وجوهر الادراك القومي .

ان الاندماج الادراكي بما يعنيه من خلق تماسك عقائدي وفكري ، اضحى في المجتمع المعاصر

ضرورة اساسية . ان جميع المعارك التي يتعين على مجتمعات العالم الثالث ان تتصدى لها ، تفترض نوعاً من التكتل خلف القيادة السياسية في دائرة واحدة متماسكة حول ادراك واحد صلب ينبع من الوعي الجماعي . ويكفي ان نتذكر معركة التخلف التي يتوقف عليها مستقبل دول العالم الثالث . الوطن العربي لا يواجه فقط معركة التنمية ، بل يأتي صراعه مع الوجود الصهيوني ليزيد من خطورة المشاكل التي يتعين عليه ان يتصدى لها . وتفترض معركة الوجود الصهيوني اياً كانت اهدافها ، القبضة الواحدة التي تعني التماسك العقائدي والفكري . وهنا نجد اللغة تبدو مرة اخرى كمحور اساسي لتحقيق هذا الهدف .

ان ربط هذا الاطار العام بالواقع العربي يثير العديد من المشاكل التي هي في حقيقة الامر مشاكل مصطنعة . واولى هذه المشاكل تدور حول صلاحية اللغة العربية للتجاوب مع مقتضيات العالم المعاصر . ويؤكد الكثير ان هذه اللغة لا تعدو ان تكون تعبيرات قديمة متخلفة لم تعد قادرة او صالحة لأن تستجيب لمطالبات القرن العشرين . فطبيعتها البنائية ومنطقها الفكري يجعلانها اداة لا تصلح للتفكير المنطقي الذي هو احدى خصائص العالم الذي نعيش فيه . انها لغة تعيش في الاحساس وتستمد جوهرها من الغرائز ، وتستند الى مفهوم العنف السلوكي كجوهر لفلسفتها من حيث القيم المستترة خلف الاطار اللغوي . لقد آن الاوان لأن نتخلص من هذه اللغة او على الاقل ان نعيد بناءها . ولقد دعم من هذا المنطق التوجهات الشعبوية ، وبغض النظر عن مستوى الرفض الذي يبدأ من مجرد الرغبة لفتح الباب واسعاً للهجات العامية والذي يرتفع من جانب آخر الى حد المطالبة بالغاء الحروف واستخدام الحروف اللاتينية ، ينطلق من مبدأ خاطيء وهو الخلط بين التجديد اللغوي والقدرة على صوغ الرسالة الاتصالية . فاللغة هي اداة لصوغ الرسالة والمسؤولية في الصلاحية من عدمه ليس في اللغة في ذاتها ، ولكن فيمن يتولى تلك الصياغة . لا يمكن ان ينكر احد حاجة اللغة العربية للتجديد ، ولا توجد لغة ليست في حاجة الى تلك العملية . ان التجديد بالنسبة للغة هو عملية اعادة بناء الرموز والالفاظ بما يتفق مع المكتشفات الجديدة ، وهل هناك لغة حية لم تواجه تلك المشكلة؟ فاللغة الالمانية التي توصف بأنها اللغة الفلسفة ، والانكليزية التي يعرف عنها انها لغة العلم الاصم ، والفرنسية التي يتغنى الجميع بجمالها في التذوق الادبي ، واجهت هذه العملية وخلقت ادواتها الثابتة وفي كثير من الاحيان لم تجد امامها سوى ان تلجأ الى اللغة اليونانية او اللاتينية لتركيب الالفاظ والاصطلاحات المعبرة عن الحقائق الجديدة . واللغة العربية ليست استثناء من هذه القاعدة .

عقب حرب الايام الستة ، خرجت اصوات عديدة تشكك في كل شيء . وعادت النقمة التي عرفناها اثناء فترة الاحتلال البريطاني ، والتي تزعمها سلامة موسى ولكن في صورة اكثر عنفاً واشد قسوة . ان الهجوم على جميع مظاهر الوجود العربي اضحى نقمة ثابتة : الاسلام هودين التخلف ، واللغة العربية هي معدة لمن يريد ان يعيش في القبور تصلح للبدو وليس لعالم الوصول الى القمر ، وقدرات العربي لا تعدو ان تكون الصلاحية للصوت العالي المرتفع ، وكل ما قدمته الثورة العربية ليس الا خيبة الامل .<sup>١١</sup> اي يعيننا من هذه الحملة العنيفة هو ذلك المتصل باللغة العربية على انها احد اسباب الهزيمة . ويصل الامر في هذا الهجوم الى ان يكتب سامي الجندي يقول : « ان التخلخل في البنيان اللغوي كان لا بد من ان يقود الى فساد المفهوم الفكري للقومية العربية » . وبعبارة اخرى فإن الاصلاح السياسي يجب ان يبدأ بالاصلاح اللغوي . مرة اخرى تكرر ان الاصلاح والتجديد اللغوي ليس موضع مناقشة ، ولكن القول بأن اللغة العربية هي احد اسباب الهزيمة الفكرية والعسكرية فهو ليس الا تعبيراً عن المغالاة التي

مردها عدم فهم وظيفة اللغة . ان اللغة ليست الا اداة لصوغ الرسالة ، ومضمون الرسالة حقيقة مستقلة عن اللغة ، وكما ان اللغة قادرة على ان تصوغ رسالة ايجابية وذات وقع حديث وعصري فكذلك فإن اي لغة قد تقف عاجزة عن ان تصوغ تلك الرسالة . ليس مرد ذلك اللغة في ذاتها وإنما المرسل الذي يتولى صوغ الرسالة . وهنا يبرز النبوغ الاتصالي والقدرة على صوغ الرسالة التي يفرضها الموقف وتفرضها طبيعة الحركة . والواقع ان الهجوم على اللغة والقاء التبعة عليها ليس حديثاً لتفسير الفشل . ففي اوائل القرن التاسع عشر نجد ان توكنيل كان اول من وصف اللغة الفرنسية بأنها هي وحدها المسؤولة عن هزيمة الثورة الفرنسية ازاء جحافل الرجعية الاوروبية . وفي اوائل القرن العشرين نجد القصة نفسها تتكرر في الصين ، وعقب حرب حزيران / يونيو تكررت الظاهرة نفسها في الوطن العربي . وهي جميعها تطبيقات لمحاولة القاء التبعة على آخرين ، وسعي نحو التخلص من المسؤولية الذاتية .

كذلك فإن احد التحديات التي يجب ان تواجهها اللغة العربية في صوغها لبناء الاطار الواضح للاندماج الادراكي ينبع من ذلك التطور الذي نعيشه حالياً ، والذي اساسه التفرقة بين ما يسمى الوطن الاصغر والوطن الاكبر . ليس هناك وطن اكبر ووطن اصغر ، انما هناك وطن واحد وولاء واحد ، يجب جميع الولاءات دون وسيط او تعدد . لقد سبق ان رأينا كيف ان منطلق الدولة القومية ولاء مطلق مباشر غير مركب وغير متعدد وغير متدرج ، ان هذا هو جوهر مبدأ القومية السياسية . والخلاصة ان التطور المعاصر رغم احتفائه بمبدأ القومية السياسية ، الا ان جل منطلق المفهوم القومي هو الوحدة الادراكية . ووحدة الادراك ليست مجرد الحديث برموز واحدة ، انه ابعد من ذلك واكثر عمقاً : ان نظاماً لقيم التفاهم اللغوي نظام متكامل للتذوق اللفظي ينصهر مع مجموعة من قواعد التعامل الرمزي مع المفاهيم والافكار . ان الاندماج الادراكي بهذا المعنى هو الشرط الاساسي للدولة القومية في واقعها الجديد □

## المراجع (\*) (\*\*)

- Ajami, Fouad. *The Arab Predicament: Arab Political Thought and Practice since 1967*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1981.
- Berque, Jacques. *Langages arabes du présent*. Paris: Gallimard, 1974.
- Brevilly, John. *Nationalism and the State*. New York: St. Martin's Press, 1982.
- Firpo, Luigi, (ed.). *Storia delle idee politiche, economiche e sociali*. Vol. 5. Torino: Unione di pografico-editrice torinese, 1973.
- Kedourie, Elie. *Nationalism*. 1978.

(\*) الكتابات حول الظاهرة القومية عديدة لا حصر لها ، وسوف نقتصر في هذه القائمة على المراجع التي يستطيع فيها القارئ ان يجد جميع المصادر او اهمها التي تناولت الموضوع بصفة عامة مع ذكر بعض تلك المصادر التي تناولت على وجه الخصوص الوظيفة السياسية للأداة اللغوية .

(\*\*) اورد تيفي تفصيلاً للمراجع العربية في كتابه المذكور اعلاه ص ٢٥٦ وما بعدها . كذلك انظر : جورج طرابيشي ، الدولة القطرية (١٩٨٢) ، ص ٢٠٥ وما بعدها .

- Kohn, Hans. *The Idea of Nationalism: A Study in Its Origins and Background*. 1965.
- Laffin, John. *The Arab Mind Considered: A Need for Understanding*. New York: Taplinger, 1975.
- Mosse, George L. *Masses and Man: Nationalist and Fascist Perceptions of Reality*. New York: Fertig, 1980.
- Rustow, Dankwart. *A World of Nations*. 1968.
- Tibi, Bassam. *Arab Nationalism: A Critical Enquiry*. ed. and trans. by Marion Farouk-Sluglett and Peter Sluglett. New York: St. Martin's Press, 1981.
- Tivey, Leonard James. *The Nation-State*. New York: St. Martin's Press, ©1981.
- Valentini, Francesco. *Il Pensiero politico contemporaneo*. Roma; Bari: Laterza, 1979.
- Zweig, Ferdynand. *Israel: The Sword and the Harp, the Mystique of Violence and the Mystique of Redemption: Controversial Themes in Israeli Society*. London: Heinmann Educational, 1969.

يعلن

## مركز دراسات الوحدة العربية

عن توفر مجموعة من الاعداد السابقة لمجلة

## المستقبل العربي

للسنوات : الاولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة  
في مجلدات انيقة .

ثمان المجلد الواحد : ٤٠ دولارا امريكيا او ما يعادلها باللييرة اللبنانية

بما فيها اجور البريد الجوي المسجل

يرجى من الراغبين في اقتنائها الكتابة او الاتصال مع قسم التوزيع في مركز  
دراسات الوحدة العربية .

بناية « سادات تاور » الطابق التاسع - شارع ليون - الحمراء .  
ص. ب. ٦٠٠١ - ١١٣ - برقياً : مرعبي - تلکس : ٢٣١١٤ مارابي  
تلفون ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤ - بيروت - لبنان .

